سياسة الحكومة العراقية الاقتصادية

خلال حقبة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥

أ.م.د. حسين نهاد عبد الحميد الحائك

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٩/١/٢٧ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٣/٥)

ملخص البحث:

عملت الحكومة العراقية بعد اندلاع الحرب العالمية عام١٩٣٩على تنظيم هيكلية الحياة الاقتصادية عبر اصدارها العديد من القوانين والأنظمة ، بهدف مواجهة ظروف الحرب وانعكاساتها ، اذ شحت البضائع والسلع في الأسواق وارتفعت اسعارها ، وعانى الشعب نقص المواد الغذائية والملابس واصبحت ظاهرة الجوع والعوز والتسول مألوفة في المدن ، ولم تتمكن القرارت الحكومة الرسمية غير الجادة والضعيفة من التخفيف من اثار الازمة وشدة وطأتها ، لأسباب عديدة يتطرق لها البحث ، والتركيز على ابرز القوانين التي صدرت بعد عام١٩٤٠ والتي تدرجت بدرجة تنفيذها والالتزام بها من قبل التجار والمسؤولين وافراد الشعب ، ويعود اختيارنا هذه الدراسة الى ان الدول المتقدمة التي اولت اهتماما متميزا بالدراسات الاقتصادية لما لها علاقة كبيرة في التقدم والرقي ، وان التعرف على مكامن القوة والضعف في القرارت الحكومية والقوانين او مقارنتها بما يمر به العراق من ظروف مشابهة ، اذ ان قطاعات الزراعة والصناعة والتكنلوجيا تعاني من تخلف كبير واهمال حكومي متعمد ، قاد الى وجود جيش من العاطلين عن العمل مع قلة وانعدام القرار الحكومي الحازم وان عدم وجود استثمارات قطاعات الخاص ، مما انعكس على أوضاع البلاد من سوء خدمات وضعف عمل مؤسسات الحكومية .

Iraqi Government Economic Policy
During the Second World War of 1939-1945

Abstract: The Iraqi government knows how to order the structural of economic life after the second war in 1939 across issues many of laws and orders. For facing conditions the war and reflections, if goods decreased in markets (bazar) and get high prices.. and people suffering they had no money , clothes and foods. And became hungry and begging phenomenon in cities. The economy decision. Can't do anything for this problem for many reasons one of them branches terms of reference of Ministries of Supply and International Trade, After that they focus on highlight laws that issued After 1940 that Have been graded to the degree of their implementation and commitment by merchants, officials and the people.Our choice of this study is that the developed countries that have given their attention to the economic studies because they have a great relationship in progress and advancement.And to identify the strengths and weaknesses in government decisions and laws and compare them with what Iraq is going through similar circumstances ،As the sectors of agriculture, industry and technology are suffering today from a large failure and deliberate government negligence led to the existence of an army of the unemployed with the lack of government and lack of firm decision and the lack of investments of private sectors, which reflected on the situation of the country's poor services and weak work of government institutions.

المقدمة

تستهدف سياسة اصلاح هيكلية الاقتصاد العراقي خلال حقبة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) من خلال استحداث قوانين وتشريعات توافق ومتطلبات تلك المرحلة بهدف ديمومة عمل استمرار العجلة الاقتصادية لحين زوال اثار الحرب العالمية ، وهنا يبرز دور الدولة/ الحكومة، كلاعب أساسي بيدها كامل العوائد ولديها الأجهزة والوزارات الفنية، وهيئات ومؤسسات معنية بالتنمية الاقتصادية مرتبطة بعملية اصدار القوانين والأنظمة بمتغيرات تهي لظهورها ، ففي بحثنا الموسوم نجد ان المتغير الرئيس هو اندلاع الحرب العالمية الثانية عام١٩٣٩ ، من ثم اتساع الدور البريطاني بعد عام١٩٤١ ، وما رافقه من صعوبات في تموين الغذاء للسكان بعد انقطاع خطوط النقل وارتفاع الأسعار لمختلف المواد ، وتهدف الدراسة الى التعرف على اليات اسس اصدار التشريعات والقوانين في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق توزيع عادل للمواد الأساسية التي يحتاج اليها السكان بشكل يومي ، وتكمن أهمية الدراسة بان الدول المتقدمة اولت اهتماما متميزا بالدراسات الاقتصادية لما لها علاقة كبيرة في التقدم والرقي وتحقيق قدر من الرفاهية للسكان ، وان التعرف على مكامن القوة والضعف في اصدار القررات الحكومية والقوانين ، سيقودنا حتما الى معالجة الأخطاء التي وقع بها المشرع العراقي ابان تلك الحقبة وتوظيفها في حياتنا اليوم ، فانقطاع المواد الغذائية وشحتها كان له الأثر الكبير في زيادة الأسعارها وعدم تمكن الحكومة من سد العجز في تجهيز افراد الشعب بشكل عادل وتفشي ازمة البطالة والفقر بالبلاد ، وقسمت الدراسة الى ثلاث محاور سيثها تمهيد ، تضمن الاول الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة العراقية عام١٩٣٩ كانت الاساس الذي بنيت بموجبها دوائر ومؤسسات الاقتصاد العراقية ، في حين ناقش الثاني المراسيم والقوانين الاقتصادية الصادرة عام١٩٤٠ والتي بموجبها تم توجيه العمل الاقتصادي وانبثاق لجنة التموين المركزية وأخيرا تطرق الثالث الى الوصول الى استحداث وزارة التموين عام١٩٤٤ ومعالجة بعض أخطاء التشريعات والتغلب على بعض المشاكل الاقتصادية التي مرت بها البلاد خل فترة الحرب ، وتم التطرق ايضا الى اهم النتائج. واعتمد البحث على وثائق البلاط الملكي وصحيفة الوقائع الحكومية ، فضلا عن اعتماد احصائيات غرفة تجارة بغداد كما اعتمد على مصادر ودراسات تم ذكرها في الهواش وجاء في مقدمتها كتاب تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠– ١٩٥٨العبدالكريم الازري ، وكتاب محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العرق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨ وغيرها .

المبحث الاول

- السمات العامة لا وضاع العراق قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩:

اتصفت سياسة الحكومية الاقتصادية قبل عام ١٩٣٩ بكونها بدائية في اساليبها ، اذ كانت سمة التبعية الاقتصادية للاحتكارات الشركات الاجنبية الاستعمارية وخاصة البريطانية والامريكية اذ وقع العراق تحت هيمنة الانتداب البريطاني بعد نهاية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨)، وهذا ما اتاح الفرصة للحكومة البريطانية من التدخل بشكل واسع في الحياة السياسية والاقتصادية الداخلية للعراق ، وهذا انعكس باثاره السلبية على القرارات السياسية والاقتصادية التي تنظم امور البلاد ، ومما زاد تدهور الاوضاع اقتصاديا هو انعكاسات الازمة المالية العالمية عام١٩٢٩ وما اصاب البلاد من اثارها المتمثلة بكساد وضيق ارهقا الناس من جانب ، واتعبا الميزانية العامة التي واجهت صعوبات كبيرة في دفع النفقات اليومية والموظفين من جانب اخر ، مما دفع الادارة الحكومية الى اتخاذ جمة تدابير كالغاء رسوم التصدير على الحنطة والشعير، وتخفيض رسوم تصدير التمور ، واصدار قانون نصف الراتب للموظفين التابعين للتقاعد المدني وغيرها . . . [١] ، لكن بعد زوال اثار الازمة الاقتصادية عام١٩٣٣حصلت نقلة نوعية ، كان لها الاثر على الاوضاع في البلاد اذ اعلن عن استقلال العراق ودخوله عصبة الامم ، وتمكنت الحكومة من الحصول على نوع من الاستقلال بالإضافة الى وظهور التيارات الفكرية السياسية ، كجماعة الاهالي ، التيار القومي والتيار الماركسي ، مما ساعد في دفع الحكومة الى اصدار مراسيم قوانين اقتصادية تنظم سير العملية الاقتصادية في البلاد، والتي جاء على راسها قانون اللزمة وتسوية الاراضي وقانون تحديد واجبات الزراع وغيرها من القوانين والتشريعات التي كان من شانها تنظيم الحياة بالبلاد .

– المراسيم والقوانين الاقتصادية عام١٩٣٩

شهد العراق عام١٩٣٩ احداث سياسية خطيرة كان لها انعكاس كبير على الاوضاع الاقتصادية الداخلة في البلاد اذ شهدت تلك الفترة مصرع الملك غازي في (٤ نيسان ١٩٣٩) واختلاف الآراء حول الاسباب الي ادت الى وفاته واستياء الرأي العام للحادث [٢] . بالإضافة الى انشغال العشائر بالتمردات المسلحة[٣]، مما ادى الى ضعف الانتاج الزراعي وصعوبة تصريف المنتجات الزراعية وتصديرها هذا من جانب ومن جانب اخر فان الاوضاع الداخلية للعديد من الدول الاوربية اخذت تشهد هي

الاخرى عام١٩٣٩ توترا ينذر بقيام صراعات فيما بينها ، بالتالي انعكس على تردي الوضع الاقتصادي للعراق ، وانخفض معدل التصدير من المنتجات الزراعية وساءت الحالة للبلاد فظهرت البطالة وانتشر الفقر، وتدخلت الحكومة واصدرت عدد من القوانين هدفها محاولة ايجاد مخرج للازمة الاقتصادية التي يمر بها البلاد وكان ابرزها :

أولا- **مرسوم جمعية التمور رقم ٦ عام ١٩٣٩**

كانت تشكل التمور في العراق موردا اقتصاديا اساسيا رئيسيا للاقتصاد البلاد ، ففي جنوب العراق وتحديدا في مدينة البصرة يوجد فيها حوالي (٦) الف مزرعة نخيل تنتج اصناق عديدة من التمور مثل الجلاوي والخضراوي والساير ، والتي تلقى رواجا كبيرا في اسواق اوربا وامريكا الشمالية[٤]، غير ان تجارة التمور عانت عام١٩٣٩ من كساد ووضع سيئ جدا ، اذ كان اصحاب البساتين يشكون بسبب هبوط الاسعار اذ بلغ سعر الطن الواحد عام١٩٣٧ (٨.٣) دينار في حين تراجعت الاسعار الى (٥.٧) دينار للطن الواحد [٥]، ورافق هذا التراجع استغلال من قبل التجار المحليين وشركات التصدير الاجنبية والمحلية بفرض اسعار منخفضة ، رغم ان نسبة التصدير للتمور العراقية ارتفعت من (١٠١) الف طن بسعر (٩٧٢) الف دينار عام ١٩٣٨الى (١٤١) الف طن بسعر (٩١٧) الف دينار عام١٩٣٩ [٦]، لكن هذا الارتفاع لم يكن مجدي بسبب عدم وجود تخطيط اقتصادي يضمن تسويق المنتوج بعيدا عن المضاربات في الأسواق مما ادى الى انخفاض الاسعار الى الثلث ، ودفع بالمزارعين المنتجين الى الاجتماع برئيس الوزراء نوري السعيد ووزير المالية محمد حيدر ، وطالبوه بتشريع قانون يضمن حقهم متمثل بتشكيل جمعية لمنتجي التمور تعطي صلاحيات واسعة في تنظيم تجارة التمور ، وطالبوه ايضا بحصر تجارة التمور بيد شركة (**أندرويز** Andrews) باعتبارها شركه تملك الخبرة بمجال التسويق لهذا النوع من المنتج في العمل التجاري ، ولديها القدرة المالية للنهوض بهذه المهمة ،وعليه تم تنظيم تجارة التمور عن طريق تشكيل جمعية التمور [٧]، والتي بدورها تعاقدت مع شركة اندرويز على حصر تصدير الاصناف الجيدة من التمر من جانبها مارست الجمعية صلاحيات اوسع وهي تسليف الملاكين وتأسيس مخازن لخزن التمور وتأسيس مكبس نموذجي ، غير ان تلك الإجراءات لم تكن في مصلحه الحكومة العراقية او المنتج العراق وبخاصة ان شركة اندرويز فرضت سيطرتها التامة على تجارة التمور العراقية للفترة ما بين ١٩٣٩- ١٩٥٢ وذلك بعقدها اتفاق مع الحكومة والمتضمن بان تشتري الشركة (١٥,٢٠٠) الف طن من تمور الحلاوي بمبلغ (٧,٢) دينار للطن و(٦,٥٠٠) الف طن للخضراوي بسعر(٦,٣) دينار للطن ، و (٢٦,٧٠٠) طن من الساير بسعر (٥,٥) دينار للطن ، مقابل

امتناع الجمعية عن منح اجازة تصدير لاي شركة اخرى ، وبالرغم من ان المنتجين ضمنوا شراء منتجاتهم بسعر جيد الا انه حجب عنهم فائدة ارتفاع الاسعار وضاعت على الحكومة موارد هامه من رسوم الاستهلاك ورسوم الصادرات دون مبرر ، اما المأخذ الاخر فان الاشخاص الذين تولوا إدارة الجمعية لم يكونوا يملكون المؤهلات الفنية والادارية اللازمة لإدارتها ، بل أتخذها البعض وسيلة للتمتع بالأسفار على حسابها باسم الدعاية ، واسوء مثل هو تعيين المستر لويد البريطاني الجنسية مديرا عاما للجمعية وكان حاكما عدليا سابقا في العراق ولا يملك المؤهلات التي تؤهله للعمل في هذا الحقل الاقتصادي ، وقد اوضح المدير العام في وزارة الاقتصاد آنذاك عبد الكريم الارزي[٨] ، لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بانه ليس من الصحيح ان يشرف بريطاني على تنفيذ اتفاقية تصدير التمور العراقية مع شركة اندرويز البريطانية في وقت اصر السعيد على تعيينه لصداقة تربطه معه[٩] . وفعلا تبين بانه لم يكن القصد من تولي منصبه خدمة مزارعي التمور العراقيين خاصة بعد ما شهده العراق في مايس ١٩٤١ من احداث [١٠]، اذ قام بتاريخ ٩ ايار١٩٤١ المستر لويد رئيس جمعية التمور العراقية ، بارتدا بزة (ميجر) بريطاني واعلن نفسه الحاكم العسكري على لواء البصرة واخذ يصدر اوامر تعسفية فمنع الناس من حمل السلاح ، ومن الاستماع الى الاذاعات العربية المعادية لبريطانية ولم يكتف الميجر واذاع بيان يأمر موظفي ادارة البرق والبريد وتليفون ومستخدميه بالعودة فورا الى اماكن عملهم فورا [١١] .

ثانيا – قانون اشراك الحكومة في تأسيس مصرف عراقي

لا يوجد في العراق حتى عام ١٩٣٩مصرف تجاري وطني بل كانت جميع المصارف فروع لمصارف اجنبية كالبنك العثماني ، الذي افتتح عام ١٨٩٠ ثم تلاه افتتاح فرح للبنك الشرقي عام ١٩١٢(بريطاني – يهودي) والبنك الشاهنشاهي الذي افتتح عام ١٩١٨ الذي اصبح فيما يسمى المصرف البريطاني للشرق الاوسط (بريطاني) وبقيت الفروع المصرفية الثلاثة تحتكر ممارسة الصيرفة [١٢]، وكان معظم الموظفين من اليهود وقليل من المسحيين ونادرا ما كان يوجد موظفا مسلم عربي بينهم ، فلا عجب ان انحصرت التسهيلات المصرفية بدرجة رئيسية بيد التجار اليهود ، وهذا كان احد اسباب فرض سيطرتهم على تجارة العراق الداخلية والخارجية وعلى الاخص قطاع الاستيراد[١٣] ، لقد كانت وزارة المالية العراقية تطالب بضرورة ايجاد حل لهذه المشكلة يكمن بفتح مصرف وطني تساهم الحكومة العراقية بجزء من راس ماله ، وخاصة انه كان هناك تجربة عراقية اولى لتاسيس مصرف ترجمت على ارض الواقع ، واثبتت نجاحها في شباط ١٩٣٦ حين صدر القانون رقم (٥١) القاضي بتأسيس مصرف زراعي صناعي ،

وعلى ان يكون تعيين مدير المصرف العام بتصديق من وزير المالية وعلى ان تكون اكثرية الاسهم للعراقيين وفي ١٠ اذار ١٩٣٦ ، تم تعيين يوسف غنيمه[١٤] مديرا ورغم انه عراقي مسيحي فانه لم يتم تعيينه بالأصالة انما بالوكالة[١٥] ، وارتاءت وزارة الاقتصاد فيما بعد فصل المصرف الزراعي عن المصرف الصناعة بهدف النهوض بواقع القطاعين الاقتصاديين المهمين في البلاد وهي تعد خطوة متقدمة لتخصيص العمل المصرفي في العراق[١٦] ، وهذا مايدل عن ان الحركة المصرفية العراقية الوطنية لم تكن قد رات النور حتى ذلك التاريخ ، وفي اب عام ١٩٣٦ قام المصرف المذكور بخطوة مهمة استفاد منها مزارعو محصول القطن اذ قام بمدهم بسلف وبفائدة سنوية قدرها ٣% ، وشراء القطن بسعر ٢٠ دينار لحسابه بعد ان كان التجار يقومون بشرائه بسعر يتراوح بين ١٦ الى١٨عشر دينار للطن الواحد ، ولما كانت الفائدة كبيره ارتأى المصرف تأسيس محلج للقطن في الكوت عام ١٩٣٨ غير ان الإنتاج انخفض بنسبه ٩٢% بسبب تأثيرات الحرب العالمية [١٧] . وخطت وزارة الاقتصاد هي الاخرى نهج المصرف بصدارها نظام تسليف افلاحين بهدف تشجيع زراعة القطن ، وذلك باقدامها على تسليف الفلاح مبلغ (١٠) دنانير لكل طن من القطن مقابل فائدة سنوية للسلفة قدرها ٥%[١٨] .

و صدر في عام١٩٣٩قانون رقم (٢٧) نص على تأسيس شركة وطنية تاخذ على عاتقها العملية المصرفية واشترط ان يكون تعيين مدير المصرف العام بتصديق من وزير المالية ، وعلى ان يكون راس مال الشركة نصف مليون دينار عراقي تساهم الحكومة ب ٥٠% من اسهمه بينما يساهم الاهالي ب ٥٠% على ان تكون اكثرية الاسهم للعراقيين ، غير ان القانون لم يفعل بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وما شهدته اوضاع البلاد الداخلية من احداث واضطرابات خلال شهر مايس ١٩٤١ م ، اذ وضعت حكومة الدفاع الوطني التي اسسها رشيد عالي الكيلاني[١٩]، يدها على المصارف الاجنبية وعينت لكل مدير مصرف مديرا عراقيا مؤقتا وكانت فرصة للمدراء العراقيين الاطلاع على اسرار المصارف ، فتفاجأوا من التسهيلات التي كانت توجهها المصارف للتجار وبخاصة اليهود من قروض ميسرة ، من ثم قررت الحكومة اتخاذ قرار حاسم بالمسالة ، وذلك بتاسيس مصرف حكومي ١٠٠% وبراس مال وموظفين عراقيين يخضعون لرقابة الحكومة [٢٠] . تم الاعلان عن افتتاح مصرف وطني اطلق عليه مصرف الرافدين [٢١] . وتقرر تعيين محمد علي الجلبي رئيسا وكذلك تعيين رجب علي الصفار مديرا موقتا للبنك الشرقي علاوة على توليه ادارة البنك الشانشاهي الذي تغير اسمة الى البنك البريطاني للشرق الاوسط [٢٢] . من ثم اقدام وزارة الاقتصاد عن تخلي عن بعض الموظفين البريطانيين العاملين ضمن ملاكاتها بسبب سوء تصرفاتهم وتركهم وظائفهم

والالتجاء الى السفارة البريطانية عام١٩٤١وعدم العودة لممارسة اعمالهم [٢٣] .

ثالثا – قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب

يعد مرفق الحبوب احد مرافق الاقتصاد العراقي المهمة وكان العراق ينتج من الحبوب ما يسد حاجة الاستهلاك المحلي ويصدر قسم منها الى الخارج ، وان اغلب المنتج الزراعي الذي كان ينتج من الارض يسلم الى المالك الرئيسي للارض وغالبا ما كان الملاك الكبار (الاقطاعيون) يسكنون المدن ويتعاملون مع كبار تجار الحبوب المصدرين الى الخارج ، وكان وجود تجار محليين كبار يتعاملون مع ملاك زراعيين للأراضي جعلهم يجنون اموال وارباح طائلة كونهم على دراية تامة بان المالك الزراعي ليس لديه القدرة على خزن الحبوب بعد انتاجها مما يعرضها للتلف ، بالتالي يقوم هؤلاء التجار بشراء المحصول قبل نضجه مما يعرف بمصطلح (البيع على الاخضر) [٢٤]، وان المشاكل برزت عام١٩٣٩ عندما ارتفعت اسعار الحبوب فمثلا ارتفعت اسعار الحنطة خلال العام المذكور من (٠٤٢ ٣) دينار للطن الى (٦٤٠ ٦) دينار عام١٩٤٠للطن[٢٥] ، كما ان شركات النقل ايضا رفعت الاجور مباشرة بحيث تستهلك معظم الزيادة في الاسعار وتحرم التجار والمزارعين من تحقيق الفائدة الربحية ، وبعد ان عرض الامر على وزير المالية رستم حيدر ، واطلاعه على دراسة التقارير المقدمة له ، صدر قانون رقم ٣٢لعام١٩٣٩ والذي اشتمل على نقاط عدة ابرزها تشكيل (لجنة لتنظيم تجارة الحبوب) لتوحيد جهود المنتجين و التجار وبأشراف حكومي فعال ، ومنحها صلاحيات متابعة خزن الحبوب بعد انشاءها صوامع (SILOS) لخزن الحبوب ، وتصنيف الحبوب بدرجات ، والعمل على تاسيس شركات مساهمة برؤوس اموال عراقية تساهم بها الدولة بما لا يزيد نسبته عن٣٥% ، وتحديد اجور النقل البحري بوجوب توفير اجازة تصدير تمنح لشركات النقل البحري والبري ، وقد فرض القانون ضريبة قدرها ١% ، كما خول القانون اللجنة المذكورة صلاحية استدانة مبلغ لايتجاوز ١٠٠الف دينار، واسست الجنة اول صومعه لها في بغداد[٢٦]، وبذلك القانون قد نظم لاول مرة التجارة في العراق واصبح اساسا لنشاطات مختلفة قامت بها الحكومة مابعد ذلك .

وفعلا مارست اللجنة نشاطا ملموسا يذكر على سبيل الابانة اقدمت على عقد صفقتين لبيع الشعير الاولى في ٢٢ كانون الاول١٩٣٩ لحساب شركة اندرويز وشراء ١٥٠ الف طن من الشعير بسعر (٤،٥) دينار للطن ، اما الصفقة الثانية فكانت قد عقدتها عام ١٩٤٦ حين تعهدت الشركة بان تشتري ٣٠٠ الف طن من الشعير بسعر ٢١ دينار للطن[٢٧] .غير ان ألاسواق العالمية

اخذت بالعزوف عن شراء الحبوب من العراق فيما بعد حرب العالمية، لاسباب منها ان تجارة الحبوب لم تساير العصر لأسباب منها عدم وجود وسائل تنقية حديثة بالزراعه وطريقة الخزن وتصنيف ، كما ان أسعار الشحن البحري كانت تابعه لأهواء الشركات الامر الذي جعل الحبوب العراقية في الأسواق العالمية بوضع سيئ .

رابعا – قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم٣٥ لعام ١٩٣٩

تنحصر زراعة التبوغ في المناطق الشمالية من العراق في كوردستان العراق وكانت تتوقف عليها معيشة عدد كبير من السكان ، غير انهم كانوا يتعرضون الى استغلال من قبل تجار التبغ وشركات صنع السكاير ، وذلك لجهل المزارعين وضعف حالتهم المالية مما ادى بهم الى الاتجاه صوب الحكومة لإيجاد حل لمشكلتهم ، وكان هناك مقترحين امام الحكومة ، الاول : يتضمن حصر شراء التبغ من الموزعين وانشاء صناعة سكاير وطنية في العراق، اما الثاني: فيتضمن حصر شراء التبوغ من لدن الحكومة وهي بدورها تبيعه الى المعامل وتجار التبغ ، وعند دراسة الامر تبين ان المقترح الثاني هو الافضل وذلك من جانبين الاول هو ان لا يكون هناك غبن للمزارعين الكرد الذين يمتهنون مهنه زراعه وجني المحصول في شمال العراق ، من جانب اخر ان حصر صنع السكاير بالحكومة سوف يلقي معارضة شديدة يصعب التغلب عليها خاصة من قبل من يجد بانها تتدخل من باب الشرع ، كما انها ستكون ضربة قوية لصناعة السكائر المحلية الناشئة ، اذ ان معامل صناعة السكائر كان قد بلغ عددها عام١٩٣٦ احد عشر معملا ، سبعة منها في بغداد وان اكبر ثلاثة معامل كانت تستخدم ٦٠٠ عامل ، وقدر انتاج السكائر في العراق متفاوتة مابين مليونين وعشرة ملايين سكارة باليوم[٢٨]، وعلى هذا الاساس ارتأت الحكومة تمرير قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٩ ، لكن ظروف الحرب جعلت تنفيذ القرار معلقا لعام تقريبا ، حتى صدرت الادارة الملكية المرقمة (٣٧٠) والمؤرخة في ٣٠ اب ١٩٤٠ القاضية بحصر تجارة التبغ بيد الحكومة ، وقد رافق تنفيذ القانون صعوبات منها اولا تصنيف انواع التبوغ ومنح الاجازات لزراعتها [٢٩] . وقد حصل توسع ملحوظ في صناعة السكائر خلال مدة الحرب العالمية الثانية ففي عام١٩٤٢ انتجت ما قيمته (٣٤٣) الف دينار وشغلت حوالي (٨٥٩) عاملا [٣٠] .

واصدرت الحكومة العراقية نظام توزيع بذور القطن الامريكي المرقم (٤٨) لسنة١٩٣٩ لغرض تشجيع المزارعين على الاقبال على زراعة هذا المحصول وتوسيع زراعته وتحسين مستواه ، واستقدمت وزارة الاقتصاد خبراء اختصاصيين اجانب من مختلف الجنسيات لغرض تحسين جنس الحيوانات والبيطرة وزراعة التبغ والتمور ، وكذلك

استقدام اخصائيين بالاسماك والغابات وحفر الابار الارتوازية لغرض الاهتمام بالثروة الزراعية والصناعية [٣١] .

خامسا – تأسيس وزارة الاقتصاد وتاسيس دائرة للإحصاء المركزية

منذ تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١ ووزارة المالية كانت تاخذ على عاتقها تنظيم امور البلاد الاقتصادية من خلال شعبة تسمى مديرية التجارة ومديرية الزراعة العامة ومديرية البيطرة وشعبة الصناعة والمعادن وشؤون النفط ، ونظرا لتوسع اعمالها والحاجة الى ضم دوائر اخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني فقد صدر القانون رقم ٣٤ بتاريخ الاول من اب ١٩٣٩ والذي بموجبه تم الاعلان عن تاسيس وزارة الاقتصاد [٣٢] . ومن البديهي انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ونجاح عمل الدوائر الاقتصادية الا بوجود التخطيط الاقتصادي ، والذي بدوره لايتحقق بدون وجود جهاز للاحصاء دقيق ومقنن ، وعليه كان لابد من تأسيس دائرة مركزية رئيسة للإحصاء اسوة بسائر بلاد العالم المتقدمة ، وفعلا صدر القانون بتاريخ ١٦ اب ١٩٣٩ لمتابعة اعمال كافة الوزارات الإحصائية بتوقيع عمر نظمي وكيل وزير الاقتصاد ، وان اهم ما نص عليه القانون تأسيس دائرة تأخذ على عاتقها نشر كافه المعلومات الاحصائية المتعلقة بأعمال الاهالي التجارية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك احوالهم العمومية ، وعهدت ادارتها الى الخبير البريطاني الدكتور (فينيون Dr Feneion) استاذ الاحصاء في الجامعة الامريكية في بيروت ، واخذت الدائرة تنشر المجموعة السنوية الاحصائية (Statistical Yearbook) وقام وكيل مستشار المالية المستر سوان والذي كان يشغل منصب مفتش عام للجمارك العراقية الاشراف على هذه النشرة[٣٣] . وكانت اول خطوة تم اتخاذها من قبل الحكومة وفق الاحصائيات والبينات التي تمت دراستها ، هي اصدارها لائحة قانون نظام الاحصاء الحيواني رقم ٨٤ لعام ١٩٤٠ وذلك بتاريخ ٩ كانون الاول في ١٩٢٢ لاحصاء المنتجات الخاصة بالانتاج الزراعي والحيواني [٣٤] .

المبحث الثاني

المراسيم والقوانين الاقتصادية للحكومة العراقية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية لغاية عام ١٩٤٢

مع بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ [٣٥] ، كانت الحكومة العراقية قد أكملت تنظيم وزاراتها المسؤولة عن الاقتصاد تقريبا والتي توجب عليها العمل على اصدار القوانين الاستثنائية لتنظيم الحياة الاقتصادية في العراق ، بعد فقدان الأسواق المجهزة شيئا فشيئا بسبب احداث الحرب.

أولا – توجيه العمل الاقتصادي وانبثاق لجنة التموين المركزية

ابتدأ العمل بتنظيم الحياة الاقتصادية وذلك بإصدار مرسوم رقم (٥٨) في ١٠ ايلول ١٩٣٩ والذي من خلاله تم تخصيص مبلغ ربع مليون دينار لاستيراد المواد الغذائية الضرورية ، من ثم تخويل لجنة مركزية برئاسة وزير المالية رستم حيدر مهمتها جرد الكميات المخزونة من المواد الغذائية والحاجيات الاساسية للسكان ، ومعاقبة كل من يخالف اوامر التسعيرة الرسمية من الباعة بالحبس مدة لا تتجاوز السنة وغرامة مالية قدرها (٥٠٠) دينار [٣٦]، ومن اجل استكمال احكام تنفيذ القانون عمليا صدر القانون رقم (٦١) لعام١٩٣٩ الذي تضمن تأليف (لجنة التموين المركزية) منتخبة بتاريخ ١٢ ايلول١٩٣٩ والتي تألفت من وزير المالية رستم حيدر رئيسا والمستر (.م سوان Swan) مفتش الكمارك والمكوس المالية نائبا ، و سبعة اعضاء وهم كلا من يوسف غنيمة مدير المصرف الزراعي وارشد العمري امين العاصمة وابراهيم حييم معلم اسحق الرئيس الثاني لغرفة تجارة بغداد وعلي ممتاز الدفتري مدير الواردات العام وعبد الكريم الارزي مدير الاقتصاد والسيد لا عبد الهادي جلبي وسيد إبراهيم احد كبار تجار الحبوب مهمتها مراقبة وتسجيل البضائع الواردة الى العراق وحظر إخراجها من البلاد والسيطرة على نقل اسهم شركات النفط وبيعها [٣٧] .

وارتأت الحكومة ان تتولى وزارة الاقتصاد مساله الاضطلاع بشؤون التموين لأنها وزارة متخصصة بهذه الشؤون التي تعد من صميم واجباتها ، نتيجة للاضطراب الذي اخذ يسود في الاسواق وارتفاع اسعار المنتجات المحلية والمستوردة وممارسة الاحتكار لبعض المنتجات التي يصعب استيرادها لهذا السبب صدر في ١٩ايلول القانون رقم القانون رقم (٦٢) لعام١٩٣٩ ، والذي بموجبه منع تصدير بعض البضائع والمنتجات كالقهوة والشاي والسكر والسمك المحلي والصابون والشموع والشخاط والسمنت والاحذية والمصابيح والآلات والأجهزة الطبية وحدد تصدير بعض المواد بإجازة خاصة من لجنة التموين المركزية كالسمن والدهان ومواد الجلاء والاخشاب والجلود المدبوغة والورق والحبر والغزول والنفط الأبيض والمعادن[٣٨] .وخولت اللجنة تسجيل كميات واوصاف الحاجيات والمواد التي بحوزة التجار من الزيوت وحصر بيعها وتحديد أسعارها ، وتقييد استيرادها بإجازة خاصة [٣٩] .لكن جهود تلك اللجان لم تكن بالمستوى المطلوب لا سباب اهمها تقاطر كل من يملك مقدار من النقد من كل حدب وصوب من شمال العراق الى جنوبه ومن جميع الطبقات الى الاسواق ، وبخاصة اسواق بغداد الموصل البصرة

للمضاربة والاحتكار لجني ارباح سريعة ومغرية , كما اخذ القسم الأكبر من التجار يخفون اموالهم ويهربونها من التسجيل واوقفت الودائع في البنوك وشرع اصحاب الثروات الى سحب اموالهم وودائعهم من المصارف وخزنها في بيوتهم تحسبا لحاله الطوارئ خوفا من الافلاس فكانت النتيجة ان سحب نحو (٢٠٠-٣٠٠) الف دينار من النقود المتداوله في الاسواق ، واستغل البعض ظاهره ارتفاع الاسعار فقاموا بشراء واحتكار مئات الأكياس من السكر والشاي والقهوة وغيرها من المواد بهدف بيعها بأسعار فاحشه وظهور مايعرف بسوق السوداء[٤٠] . ولم تستطع اللجان المؤلفة لمراقبة وتسجيل البضائع والاسعار ممارسة عملها بسبب فقدان الجهاز التنفيذي الرادع القادر على ضبط الامور ، اذ ان عمل مديرية التموين محدود والعملية تحتاج الى وجود جهاز متفرغ يتمتع بسلطات كبيرة قادر على كبح جماح المضاربين والمحتكرين من جهة ، ولتجهيز الناس بالمواد الضرورية التي يحتاجونها استيرادا من الخارج او انتاجا محليا من جهة اخرى.

وهنا برزت المشكلة هل يبقى امر التموين تابع لوزارة الاقتصاد بوصفها جهة تخصصية ، ام يكون تابعا لوزارة المالية باعتبارها الوزارة المتخصصة بشؤون الكمارك والمكوس والمشرفة على عمل المخازن [٤١] .

ثانيا - صدور قانون ضريبة الارباح المفرطة وتوابعها

أدى ارتفاع الأسعار وزيادة ألارباح الى اثراء الكثيرين ثراء مفرطا من جراء ارتفاع الاسعار اثر المضاربة بالبضائع والاسعار فقررت الحكومة في تموز١٩٤٠ اصدار قانون ضريبه الارباح المفرطة رقم(١٤) في والذي فرض ضريبة على المواد والبضائع الواردة الى البلاد ، من ثم تبع ذلك اصدار قانون ضريبة الطوارئ رقم (٧) لعام ١٩٤٠ والذي تضمن فرض ضرائب إضافية على المنتجات المحلية كالمشروبات الروحية والتبغ والسكائر والسكر والشاي والبن والمنسوجات القطنية والحريرية والصوف[٤٢] . وهذا انعكس بدوره على ارتفاع مستوى أسعار المواد الغذائية التي وصلت ببعضها بنسبة ٦٢% وكما هو موضح بالجدول الاتي:

جدول (١) يوضح تطور اسعار المواد في الاسواق العراقية ١٩٣٩-١٩٤٢[٤٣]

المادة	الوحد	١٩٣٩ فلس / دينار	١٩٤٠ فلس / دينار	١٩٤١ فلس / دينار	١٩٤٢ فلس / دينار
الحنطة العراقية	الطن	٣,٠٤٢	٦.٦٤٠	١٨.٥١٣	٢٢.٠٠٠
الارز عنبر	سعر الكيس ٥٠كغم	٢٤,٩٣٧	١٩.٠٠٠	٢٩.٣٢٦	٧٨.٤٣٨
الشعير	سعر الكيس ٥٠كغم	٢.٩٣٣	٤.٥٧٥	١٠.٧١٧	٢٠.٩٧٩
الشاي السيلاني	الحقه	٥,٤٠٠	٠.٣١٥	٠.٥٥٦	١.١٠٤
راس الغنم	الواحد	٠.٢٩٠	٠.٢٤٢	٠.٥٥٦	١.٠٠٠
راس البقر	الواحد	١,٧٠٠	٢.٠٠٠	٣.٠٠٠	٩.٠٠٠
السمسم	الطن	٩,٣٧٥	١١.٧٥٠	٢٤.٨٢٦	٥٤.٧٨٢
خشب الوقود	الطن	٢.٠٠٠	٢.٣٤٠	٢,٣٠٠	٩.٨٠٠
قضبان حديديه	الطن	-------	٣٠,٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠
القطن	الطن	١٢,٩٦٢	١٧,٣٥٥	٢١.٤٨٩	٢٣.٦٨٧

ومن خلال الاطلاع على الجدول المذكور نجد ان المواد الأساسية شهدت ارتفاع باسعارها وبشكل متزامن مع شحة البعض منها بسبب توقف الشحن من البلد المنشاء ، او لاسباب منها تواجد القوات الأجنبية في العراق وحاجتها الى سد تموين موادها الغذائية من قوت الشعب العراقي ، يضاف الى ذلك ان البلاد شهدت في كانون الاول عام ١٩٤٠ م فيضانات ادت الى تلف المحاصيل الزراعية وتفشي بعض الآفات كالجراد في المحاصيل الزراعية ، مما ادى الى شحة معظم الحبوب من الاسواق ، علاوة على تردي المشهد السياسي الداخلي في العراق نظرا لاحداث الأول من نيسان عام ١٩٤١.

ثالثا : قرارات الحكومة الاقتصادية بعد نهاية احداث مايس١٩٤١

شهد الأول من نيسان عام ١٩٤١ م محاوله انقلابية قام بها رشيد عالي الكيلاني وتشكيل حكومة مصغرة في بغداد اطلق عليها اسم (حكومة الانقاذ الوطني) واختير يونس السبعاوي وزيرا للاقتصاد [٤٤]. ، واول ما واجهته الحكومة المذكورة هي الإجراءات المالية الصارمة من قبل الحكومة البريطانية التي اخذت بتنفيذ توصيات السفير البريطاني في بغداد كورنواليس الذي قدمها بتقريره الذي رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ نيسان ١٩٤١ ، القاضي بتجميد حساب الحكومة العراقية و تحويل مبلغ (٧٠٠) الف دينار من بغداد الى قاعدة الحبانية التي تحصن بها البريطانيين ، وترك الموظفون الانكليز مواقعهم الوظيفية والتجاوا الى السفارة البريطانية [٤٥]، وتفاقمت الازمات المالية والاقتصادية في البلاد ومما زاد من سوء الاوضاع ، فشل جهود الكيلاني بالحصول على اوراق نقدية جديدة الاصدار تتحمل الحكومة الالمانية طباعتها [٤٦]. مما ادى الى تدهور الأوضاع البلاد الاقتصادية واصدر مجلس الوزراء في ١٠مايس ١٩٤١ ، مرسوم تنظيم مصروفات الدولة رقم (١٥) لسنة١٩٤١ الذي خول صلاحية إيقاف ما أودع في صناديق الخزينة من الحسابات المختلفة ، والزام كافة الاشخاص الذين يتعاملون بالجملة بتقديم بيان الى لجنة التموين المركزية بالموجودات التي لديهم من السكر والشاي والقهوة سواء الموجودة في مخازنهم او في مستودعات الكمارك اعتبارا من ١٤ ايار١٩٤١ [٤٧]. ونتيجة زيادة الضغط البريطاني وعدم إمكانية مقاومه حكومة الكيلاني صدر القرار رقم ٤٦ بتاريخ ٢٨ ايار١٩٤١ القاضي بتشكيل (لجنة الأمن الداخلي في العاصمة والطوارئ) ، التي بدورها وقعت اتفاقية الهدنة مع القوات البريطانية ، لغرض إعلان شروط الاستسلام [٤٨].

شعر العراقيين بوطأة الحرب بكافة أبعادها من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكري ، وكان للناحية الاقتصادية اثر أعمق في كافة جوانب الحياة ولمختلف الطبقات ،

وتجسدت في حصول النقص وارتفاع باهض في المواد الغذائية تموينية ، بسبب فرض الحكومة البريطانية سيطرتها على الاقتصاد العراقي ، وقيامها بتجهيز وتموين قواتها على حساب ابناء العراق . وكشفت الأزمة المذكورة الضعف الحكومي للجهاز الاداري المسؤول عن الامور الاقتصادية ومدى فساده إهماله لأمور ابناء الشعب وقوتهم اليومي، مما اثار استياء شعبياً عاماً . اذ بلغت نفقات الجيش البريطاني والقوات التابعة له التي انفقت في العراق عام١٩٤١ميلغ بحدود (٨) مليون دينار ، صرفت اغلبها لشراء المواد الغذائية لسد احتياجات الجيوش من خيام ومواد تموينية اخرى [٤٩] .

اما ما يتعلق بمعالجة الازمة الاقتصادية في ضوء المعطيات الجديدة ، تم الايعاز بموجب نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٤١ لتشكيل (مديرية التموين العامة) وتبع ذلك في ٢ تموز١٩٤١ صدزر النظام رقم (٢٩) الذي انطوى على تشكيل لجنة لتنظيم عمل مديرية التموين[٥٠] ، وتخويلها صلاحيات اتخاذ التدابير اللازمة بخزن وتجهيز وتوزيع المنتجات والسلع وحصر بيعها وتحديد استهلاكها ومنحها صلاحياته في تحديد اسعار بيع تلك المواد بالجملة والمفرد وعلى هذا الأساس أصدرت لجنة التموين المركزية قرارا يقضي بتحديد أسعار بيع الطن الواحد من الحنطة (١٧٥٠٠) دينار كحد ادنى والعمل على توزيع مادة السكر بمبلغ (٨٥) فلس للكيلو غرام الواحد [٥١]. و لم يعالج القرار المسالة الاقتصادية بل زاد من تفاقمها ، وصدرت إرادة ملكية في ٩ ايلول ١٩٤١ تقضي بأسناد منصب وزارة المالية وكالة الى علي جودت الايوبي وزير الخارجية ، بعد استقالة إبراهيم كمال من منصبه في وزارة المالية ، بهدف تخفيف الاثار الاقتصادية صدر المرسوم (٧٦) لعام ١٩٤١ يفوض الوزير دفع منحة مالية للمزارعين المتضررين جراء غرق بساتينهم اثر الفيضانات التي ضربت البلاد[٥٢] . بالإضافة الى دفع مبلغ لا يزيد عن (١٥٩) الف دينار للمزارعين المتضررين بسبب الجراد في شمال البلاد[٥٣] ، ولتحسين المستوى المعاشي قررت الاخذ برأي لجنة وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت قد تالفت لدراسة معضلة مستوى المعيشة بالعراق برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية جعفر حمندي وعضوية حنا خياط المفتش العام للشؤون الاجتماعية ، و الدكتور إبراهيم عاكف الالوسي مدير الصحة العام ، والدكتور سندرسن الأستاذ في كلية الطب ، ومدير الاقتصاد العام عبدالكريم الارزي ومدير الزراعة العام محمد سليم الراضي، ومحمد كامل الخضيري رئيس غرفة تجارة بغداد ، و عبد الهادي الحلبي و هاشم جواد مندوب العر اق

في مكتب العمل الدولي، وبعد دراسات مستفيضة لأوضاع المعيشية وضعت اللجنة تقريرها والذي اخذت به الحكومة العراقية[٥٤] .

وفي ضوء التقرير شرعت الحكومة العراقية قانون مخصصات غلاء المعيشة رقم (٦٩) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١ م ، والمتضمن منح موظفي الدرجة الثالثة والرابعة وضباط الجيش والشرطة من الصنف الثالث مخصصات غلاء المعيشة ، ومنح المستخدمين الدائمين والمؤقتين وضباط الصف وافراد الشرطة مخصصات تراوحت بين الدينار والدينارين وربع واستثنى هذا القانون موظفي الدرجة الاولى والموظفين والمستخدمين بأجور يومية مابين (١٣٥) فلس الى (٢٠٠) فلس بعد ان كانت تتراوح مابين (٤٠-١٤٠) فلس باليوم[٥٥] ، ومن اجل التقليل من الاعتماد على استخدام مادة السكر المستوردة نجد ان مديرية المباحث الصناعية التابعة لوزارة الاقتصاد ، وعلى سبيل معالجة ازمة نقص هذه المادة المهمة دعت الى انتاج سكر من عصير التمر المتوفر بكميات كبيرة في البلاد ، ويقدم على شكل سال او عبوات كي يفسخ المجال لاستعماله في نواحي عديدة مثل صنع الحلويات والمعجنات ، وارسلت تعليمات للمتصرفيات كافة في استعماله بدل السكر ولم يؤخذ بالفكرة لأسباب متعلقة بعزوف اصحاب الاموال على استثمارها في مشاريع صناعية غير معروفة ومحسومة النتائج [٥٦] .

والواقع ان هذا القوانين لم تؤدي الى المعالجة الصحيحة للأوضاع اذ ظلت أسعار المواد تشهد ارتفاعا حادا بالأسواق وبدت الحكومة عاجزة عن معالجة الأوضاع البلاد ، اذ ان اغلب تشريعاتها تتسم بالليونة ضد احتكار البضائع ، كما فشلت بفرض الرقابة على السلع واسعار المواد الغذائية الضرورية .

رابعا – اصدر قوانين الجمارك والاستيراد :

صدر في تموز النظام٣٢ لعام١٩٤١ القاضي في ان تستفيد بعض البضائع المستعملة من امتياز رسوم الجمرك (الدروبك) على ان تثبت لدى مديرية الجمارك والمكوس ويتم تصديرها بعد ٦ اشهر من تاريخ وصولها الى العراق واهم تلك البضائع (السيارات والدراجات والطائرات والسفن والأسلحة والمكائن والعدد الكهربائية والملابس والقش والمواد النباتية ومواد التصوير الشمسي والسينمائي والساعات والاواني الفخارية والزجاجية والحلي ومهمات سكك الحديد والترامات والالات الموسيقية) اذ خول لجنة التموين المركزية صلاحياته احصائية عن اوصاف وكمية اية سلعة تعينها ، ومنحها حق طلب معلومات احصائية عن اوصاف وكمية

اية سلعة تعينها اضافة الى ذلك حق اجراء التفتيش للاماكن المخزونة فيه ، ونص بعقوبة لا تقل بغرامة عن (٥٠) دينار ، وحبس مدة لا تزيد على السنتين او بكليتهما [٥٧] . وتبع ذلك النظام اصدار تشريع قانون نظام الاستيراد رقم (٦٥) لعام١٩٤١والذي تضمن في مادته الاولى تحديد استيراد البضائع المعدة للاستهلاك بإجازة خاصة واستثنى من ذلك استيرادات الحكومة العراقية والقوات البريطانية والامتعة الشخصية والرزم التي تقل قيمتها عن دينار الواحد [٥٨] .وعند استعراض أسماء المواد وانواعها يتبين لنا ان اغلبها كانت مواد يستخدمها حسب وجهة نظرنا الجيش البريطاني.

في ٣٠ من كانون الاول ١٩٤١م ابلغت السكرتارية التجارية للسفارة البريطانية في بغداد ، الحكومة العراقية بصدور تعليمات تسمح للأخيرة بتصدير بضائع هندية الى العراق للاستهلاك المحلي من ضمنها القهوة والسكر والشاي ، وخصصت باخرة لنقل (٣٠٠٠) طن شهريا تنطلق من ميناء جاوة ، مقابل السماح باستيراد القطن من العراق الى الهند على ان لا تزيد نسبة الرسوم عن (٧٠) روبية للطن الواحد ، وان تصدر معها انواع جيدة من التمور العراقية ما دام هناك أنواع جيدة في العراق يراد تصديرها ولم يتم شحنها الى ألاسواق الاوربية بسبب الحرب [٥٩] .وكذلك السماح بتاريخ ١٦ تموز ١٩٤١ لجلب بضائع بقيمة (٤٧٥) الف دينار من ضمنها اقمشة من اليابان محملة على متن ثلاث بواخر وهي (بودو كاوامارو ومنتيمار وشيلي مارو) والتي تم نقلها عبر ميناء بومباي الهندي في أيار عام ١٩٤١ [٦٠]، اما على صعيد التجارة الاقليمية فقد ايدت الحكومة العراقية تبليغ السفارة البريطانية في بغداد ان الحكومة الفلسطينية قررت استيفاء (١٥٩) فلس عن راس الغنم الواحد ، وخصصت إدارة سكة الحديد (٢٠) عربه لنقل الأغنام الى فلسطين والابقار بسوريا عبر خط تل كوجك الى سمخ[٦١] .

وقررت مديرية الميناء والملاحة العامة اعتبارا من ١٥ تموز ١٩٤١ إيقاف التسهيلات بخزن البضائع المرسمة في مخازن الميناء وزيادة أجور الخزن للبضائع الضرورية من مستودعات الميناء بنسبة ٢٠٠% وتخفيض مدة الخزن من ٤- ٦ أيام[٦٢] . وكانت التمور من المواد التي تضررت من هكذا قرار ، اذ كان قد حل موسمها ومن اجل معالجُ المسالة شرعت شركة اندرويز صاحبه امتياز التمور في العراق ، بالاستعداد لاستلام مبلغ قدره (١٨٥٠.٠٠٠) صندوق من تمر الخضراوي والحلاوي والساير والعمل على تصديرها الى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا على وجه السرعة ، اما الزهدي والذي لم يدخل ضمن نطاق احتكار الشركة فأخذت جمعية التمور العراقية تصديره الى أسواق أخرى ، كالهند اذ انها كانت قد

اشترت (١٩٥٧٦٥) قطعه بقيمة (٥٢٥□٤٦) دينار[٦٣] ، وارتأت الجمعية ان تطلق حرية التجارة دون الحاجة الى إجازة ، في شهر اب ١٩٤١ ، اما الحبوب فان العراق صدر من الحنطة (٤٨٦) طن بقيمة (٢٧٤٣) دينار [٦٤] ، ولن نجد أي ذكر لقيمة تصدير العراق للحنطة والشعير الى الهند بعد ذلك التاريخ وعلى ما يبدوا للباحث بان السبب هو زيادة حاجة الاستهلاك المحلي للأعلاف وخاصة بعد ان تزايد عدد الخيول للجيش البريطاني ونمت مشتريات الشعير بشكل كبير ، بل على العكس نجد ان العراق اصبح بحاجة الى استيراد حبوب وعلى راسها الشعير والحنطة من الخارج.

ولما كانت الأسعار متذبذبة ومرتفعة عالميا أصدرت الحكومة النظام ٤١لعام ١٩٤١ يقضي بتخفيض الرسم الكمركي على الحنطة ، اذ بلغت استيرادات العراق من الحبوب عام ١٩٤١ ماقيمته (٢٣٧٦٠) طن بسعر (٧٦□٢٧٩٦) دينار ، وارتفعت نسبته عام ١٩٤٢ الى (٢٥٨٧٢) طن بسعر (٣٥٠٤٨١) دينار[٦٥]، واصدرت لجنة التموين المركزية قرار يحظر على التجار التصرف ببضائعهم من منسوجات الخام والجيت وكافة أنواع الاقمشة ، وخولت الصلاحية في مراقبة التطورات الطارئة على الأسواق ، واختير لعضوية اللجنة كلا من إبراهيم حييم ومعلم اسحق رئيسا والذي كان يشغل منصب الرئيس الثاني لغرفة التجارة والسيد يوسف طليا معاون مدير الكمارك والموكوس[٦٦] . وفي منتصف عام ١٩٤١ م اصبح ميناء البصرة على اثر تطور الظروف العالمية مركزا دوليا للنقل البحري الدولي و مرافا رئيسيا لدول الشرق الأوسط للتصدير والاستيراد ولاسيما بعد ان استؤنف التبادل التجاري بين العراق وسوريا ولبنان بقرار من الحكومة البريطانية الذي الحق الاخيرتين بكتلة العملة الاسترلينية [٦٧] ، والغاء نظام الشهادات البحرية اذ حدد بنسبة ٨ / ٨٢ ليرات سورية لكل باون إسترليني ، وقد اعيد نشاط النقل البري بالطرق وسكك الحديد [٦٨] .

جدول (٢) قيمة استيرادات وصادرات العراق الى سوريا لسنوات١٩٤٠–١٩٤٣[٦٩]

السنة	قيمة الاستيراد بالدينار	الصادرات بالدينار
١٩٤٠	١٩٠٤٤٣	١٣٠٦١٥
١٩٤١	١٤٢٢٨٨	٤٦٦٠١٧
١٩٤٢	١٧٢٧٠٢	١٣٣٦١٤٩
١٩٤٣	١٠٨٧٩٧٣	١١٢١٥٨٣

ومن خلال الاطلاع على الأرقام الواردة بالجدول نجد ان قيمة الاستيرادات ارتفعت خلال الاربعة سنوات رافقها ارتفاع في قيمة الصادرات والسبب يعود الى ان موقع العراق كحلقة وصل بين الشرق والغرب أدى الى زيادة نشاط تجارة الاترانزيت ، يضاف الى بعد العراق الجغرافي عن مناطق النزاع ووجود انفتاح تجاري في منطقة الخليج فكأنت تلك العوامل مجتمعة الى زيادة نسبة الصادرات ، وبخاصة بين دول الجوار الجغرافي ، وكان اغلب المواد المصدرة مواد صناعية او نصف مصنوعة واحجار الكلس والمواد الفخارية ومنتجات المطاحن والقش والعلف والملابس والعباءات وعرق السوس والعفص.

وكانت وزارة الاقتصاد قد قامت بتعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٢٩ بإصدار القانون رقم (٢٠) لعام١٩٤١ وقد تميز هذا القانون بإعطاء وزير الاقتصاد الحق بتمديد الاجازات الوقتية للمشاريع الصناعية عند وجود الضرورة ، وضمن نشاط تصدير النفط فقد سمح لشركة النفط العراقية المحدودة بتصدير (٥٠٠٠) الف غالون من البانزين والف غالون من نفط الكيروسين الى سوريا من ابار كركوك الى حيفا عن طريق الانابيب بعد توقفه بالإضافة الى تصدير النفط الى تركيا للاستعمال المحلي ، ولم يكن النفط تحت سيطرة الحكومة العراقية لأنه يدخل ضمن مصالح النفط البريطاني والتنافس الدولي [٧٠] . بالإضافة الى اصدارها قانون ينص على السيطرة على نقل وبيع اسهم شركات

النفط رقم (١٩) لعام ١٩٤١ والذي حدد عدم جواز نقل اوبيع اسهم العراقيين الذين يملكون اسهم في شركة النفط ، الى اي شخص او شركة او حكومة اجنبية الا بموافقة وزير الاقتصاد والزمت حاملي هذه الاسهم بتسليمها الى وزير الاقتصاد شخصيا ، وبقيت رغبة الحكومة بالسيطرة على بيع وانتقال الاسهم التي يمتلكها العراقيين ، ومنعها من الانتقال الى اشخاص من غير المصلحة العامة ان تنقل اليهم[٧١] .

و في ٣٠ اب ١٩٤١ صدر النظام الكمركي رقم ٤٦ يقضي بتصدير منتجات عراقية الى اليابان والهند ، شرط استقطاع ٣٥% من قيمتها ويتم استبدالها باستيراد باقمشة ومنسوجات الاقمشة القطنية والحريرية الاصطناعية ، وقد أدى الامر الى هبوط في أسعار المنسوجات على اختلاف أنواعها [٧٢] . وفي مايلي جدول يوضح قيمة طلب المنسوجات في العراق.

جدول (٣) كميات وقيم المنسوجات المستوردة الى العراق خلال سنوات ١٩٤١-١٩٤٤[٧٣]

السنة	من اليابان الف متر مربع	من الهند الف متر مربع	من بريطانيا الف متر مربع	القيمة بالدينار
١٩٤١	٢٥٤٠٨	٥٥٣٤	٧٥٨	٣٢١١٩
١٩٤٢	٥١٤٩	٦٢٨٤٢	٥٣٨	٦٩١٦٧
١٩٤٣	٥٠٩	٢٣٧٥٥	٦٠٤	٢٥٥٢٤
١٩٤٤	٢٦٣	١٦٤١٧	١٧٣١	٢١٤٠٦

من خلال الجدول الاتي نجد ان العراق استورد اقمشة عام١٩٤١ بكميات كبيرة من اليابان لكن في عام١٩٤٤ وبسبب وجود منافسة بالاسعار وظروف الحرب ارتفعت استيرادات العراق من الاقمشة الهندية والتي تنوعت بين (الخام الأسمر) و (الخام الأبيض) وقطع المطبوعات (الجيت) والخيم والاغطية والصوف [٧٤]، وقسم كبير من البضائع المستوردة كان يدخل ضمن استخدامات الجيش .

المبحث الثالث

قوانين تنظيم الحياة الاقتصادية واستحداث وزارة التموين عام١٩٤٤

بعد ثلاث سنوات من اندلاع الحرب العالمية وتطور احداثها والتي اخذت عواقبها بالانعكاس على أوضاع البلاد الاقتصادية في ناحيتين مهمتين وهما التموين والاسعار خاصة وان الأسواق العراقية بدأت تشهد حالة غير طبيعية نتيجة استغلال المضاربين والمحتكرين من بعض تجار المنتجات المحلية والبضائع المستوردة بقصد الحصول على أرباح فاحشة.

أولا – إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية وتشكيل لجنة التموين العليا:

كانت قضية التموين في مقدمة القضايا التي شغلت اذهان المراجع المسؤولة الحكومية وحرصا على توفير البضائع والمنتجات اللازمة للاستهلاك المحلي، وتوسيع الاستفادة من مواد البلاد الزراعية والطبيعية والصناعية ، والاحتفاظ بالمنتوجات المحلية الضرورية للاستهلاك الداخلي وفرض الرقابة الصارمة ، وتشجيع استيراد البضائع الضرورية وتوزيع بعض المواد الضرورية على المستهلكين بنظام وثائقي ، و تخويل الحكومة المزيد من الصلاحيات والسلطات الإدارية لأحداث تغيرات جوهرية في إدارة شؤون التموين وقد تشكلت لجنة عليا للأشراف على شؤون التموين مؤلفة من رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير المالية صالح جبر ووزير الداخلية تحسين العسكري ، واتخذت في عام ١٩٤٢م قرارا يقضي بإلغاء لجنة التموين المركزية التي تم تشكيلها عام ١٩٣٩، وإعادة شؤون التموين الى وزارة المالية التي سعت الى تنظيم عملها بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (١١) الصادر في اذار عام١٩٤٢ ، الذي اقتضى تخويل الحكومة صلاحيات واسعة في منع تصدير المواد وتنظيم الاستيراد وتحديد الاسعار وخزن المواد ووضع اليد

عليها ، كما منحها الحق في استدعاء العمال من العمل وتشغيلهم في انتاج وتهيئة المواد على نفقة الحكومة ، ويتم تنظيم العمل عن طريق لجنة تموين عليا يكون عدد أعضائها (٦) ولا يزيد عن (١٢) عضوا من كبار الموظفين التي تألفت من المستر سوان مستشار وزارة المالية والمستر لوكي مستشار وزارة المواصلات والاشغال وارشد العمري امين العاصمة وجورج جرجي مدير الكمارك وعبدالله حافظ مدير الواردات وعلي جعفر وعبد الحميد رفعت مدير الداخلية ومحمد سليم الراضي مدير الزراعة وانطوان شماس رئيس التدوين القانوني[٧٥] .

وكان على رأس لائحة اعمالها إصدارها قرارا في ٨ نيسان ١٩٤٢ يقضي ببيع السكر بالبطاقة ، وتقييد تصدير المواد الا بموافقتها اذ اجازت تصدير لفائف التبغ العراقي عدا المحسن ، والتنباك والصوف وشعر والقطن الخام والجلود والدبس ونوى التمر وعرق السوس والعفص والحصران المحلية والسجاد والبسط والعبائة المصنوعة محليا بإجازة مفتوحة[٧٦] . وقررت اللجنة في بيانها المرقم (٤٣) وضع اليد على تراموای الكاظمية – بغداد لتامين نقل الافراد وعينت سعيد نزهت مراقبا لشؤون المصلحة المذكورة ، كما قررت اللجنة وضع اليد على سيارات الحمل الجديدة لتامين نقل المواد داخل العراق وذلك بموجب احكام البيان رقم ٢٤ واعتبارا من الأول من تموز ١٩٤٢م ، وبالنظر لوجود ازمة حادة على الطحين قررت اللجنة جعل سعر الطحين ب (٢٢) فلس للكيلو ، كما حددت اسعار السكر ب(٦٢) فلس للحقة الواحدة[٧٧] ، في بغداد و (٦٠) فلس في البصرة و (٦٧) فلس في الموصل ، كما حددت اسعار الشاي في بغداد الشاي في بغداد ب(٤٩٠) فلس للحقة الواحدة و (٤٨٠) فلس في البصرة و(٥٠٠) فلس في الموصل ، اما القهوة فقد سعرت في بغداد (٢١٠) فلس للحقة السيلانية وفي البصرة ب (٢٠٠) فلس ، وفي الموصل ب (٢٢٠) فلسا[٧٨] . ويتضح ان الأسعار في البصرة اوطا الاسعار عما في بغداد والموصل بسبب قربها من الموانئ .

ومنعا للتهريب صدر البيان رقم ٥٦ الذي حدد مكافئة تقدر ب(٤٠%) من بدلات بيع المواد المهربة للأشخاص الذين يبلغون عن الجريمة ، بالإضافة الى تجريد (٣٠) كيلو من الحدود واعتبارها محرمة لأغراض التموين ووضعت التدابير لتقوية شرطة الكمارك وزيادة كفاءتها ، وصدر في تموز ١٩٤٢ قرار يقضي بتعيين احمد مختار بابان متصرف لواء كربلاء مديرا عاما للتموين ، وتعيين الميجر بيج [٧٩] ، وكيل مدير التموين العام مستشارا للتموين والمستر لويد مدير جمعية التمور مديرا عاما للحبوب في وزارة المالية ، واسندت مديرية جمعية التمور الى عبد الحميد عبدالمجيد متصرف لواء

البصرة بالوكالة ، اما الموصل وبالنظر لوجود تلاعب في ضريبة الدخل قررت لجنة التدقيق العامة للضريبة بالموصل تعيين عبد الوهاب النعمة مفتش الكمارك والمكوس رئيسا للجنه التدقيق العامة لضريبة الدخل بالموصل بدلا من يحيى بديع[٨٠] ، بالإضافة الى ان لجنة التموين كانت قد اتخذت من كبار التجار وذوات الخبرة في الشؤون المالية مستشارين لتحقيق اهداف قوانين التموين وبلغ عددهم (٢٨) عضوا ، وهم كل من محمد كامل خضوري ومراد جوري وعبدالمنعم الخضيري ومحمد الحاج خالد ونوري فتاح ومحمد جعفر الشبيبي وعبد الهادي الجلبي وعبدالهادي الدامرجي وخضوري مير ميرلاوي وستانلي شعشوع ويوسف موشي وسيمون غربيان وشوع عبيد وإبراهيم حييم معلم اسحق وعبودي عزرا منشي وإبراهيم الشابندر(شركة أندرويز) وأنور فتو وسلمان رجوان وفتح الله وعزرا عاني ويعقوب مكمل ويوسف غنيمة وعبد العزيز مظفر والمستر كوبر(مدير الشركة الشرقية) والمستر وايلز (مدير شركة ستريك) والمستر بيترز(مدير شركة داود ساسون) واحمد اغا الكركولي (مدير التموين العام) [٨١] . وبدل ان تكون تلك اللجنة عونا للحكومة نجدها مارست الاحتكار والتلاعب بالأسعار والتموين والاستحواذ على مخزونات الحكومة ، و لم تستطع الحكومة وكالعادة مقاومة الغلاء المتفاقم في الأسواق وخاصة ان مشتريات القوات الاجنبية المتواجدة في العر اق وعلى راسها البريطانية والأمريكية والبولندية ، وتزايدت الازمة مع نقص المخزون لاسيما الرز والشعير واللحوم الطازجة والسمن والطحين[٨٢] .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٣م شهدت الأسعار ارتفاع كبيرا ، وذلك لإعلان العراق لحالة الحرب ضد دول المحور ، مما أدى ذلك الى ظهور شحة في السلع والبضائع المستوردة واستنفاذ المخزون منها ، ونتيجة لما تقدم قامت الحكومة بإجراءات عديدة كوضع اليد على نصف كميات الشعير الموجودة في كافة مراكز الاستهلاك في الالوية وشرائها لأغراض التموين وبسعر (١٥) دينار للطن الواحد ، من ثم قررت زيادة السعر في شباط ١٩٤٣ وشرائه بسعر (٢٤) دينار للطن الواحد و(١٩) دينار للشعير الموجود في الحقول[٨٣] ، بالإضافة الى وضع اليد على معمل فتاح باشا ومعمل عزيز فتحي للنسيج ومعمل غزل ونسيج الاهلي وذلك في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، وتعيين انواع واسعار وكمية الإنتاج بنوعين من القماش الاول يباع بسعر (٦٠٠) فلس لكل (٥٠٠) غرام اما النوع الثاني يباع بسعر (٥٠٠) فلس لكل (٥٠٠) غرام [٨٤] . كما تم وضع اليد على معمل بابل لانتاج الصابون والزيوت لأغراض التموين ، وتم الاعلان عن تأسيس شركة استخراج الزيوت النباتية المحدودة براس مال قدره

(٩٠) الف دينار ساهم به المصرف الصناعي بنسبة (٢٠%) الف دينار بدأت بالإنتاج في كانون الثاني عام ١٩٤٤ وتمكنت من انتاج الزيوت العراقية لسد حاجة الأسواق المحلية [٨٥] ، بالإضافة الى قيام الحكومة بالاستيلاء على عدد من سيارات الحمل المدنية ذات الحمولة (٢) طن و (٧) طن العائدة لعدد من المواطنين لتشغيلها لصالح وزارة الاقتصاد وتقرر تشكيل لجنة تتكون من متصرف لواء بغداد ومدير الشرطة العام والخبير الميكانيكي (ماكن) لتقدير التعويضات بعد مصادقة لجنة التموين العليا عليها[٨٦] .

ثانيا – القانون رقم (٤١) وهيكلية الحياة الاقتصادية عام ١٩٤٣م

لغرض توسيع السلطات الحكومية في شؤون التموين اقدمت الحكومة على اصدار قانون لتنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٤١) والذي اعتبر نافذا اعتبارا من ٨ نيسان عام ١٩٤٣ م [٨٧]، وقد تضمن عدة نقاط ابرزها تأليف لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ثلاث وزراء ووزعت اللجنة الجديدة صلاحياتها بين وزارة المالية (جلال بابان) والداخلية (صالح جبر) والاشغال (تحسين العسكري) ، وتقرر الغاء مهام اللجنة الاستشارية والتي سبق ذكر اعضائها ، وخولت اللجنة المذكورة حق الاتفاق مع الشركات التجارية لاستيراد سلع معينة وبيعها بأسعار مقررة ، وبيع البعض بسعر التكليف للموظفين ، وتخفيف المخالفات على المخالفين ومنح القانون لجنة التموين العليا صلاحيات تنظيم الاستيراد وتقييده بإجازة ومنع تصدير المواد الرئيسة وتقييد ذلك بإجازة، ومنع استيراد مواد معينة من قبل التجار عندما تقرر الحكومة استيرادها ، ومن خلال بنود القانون نجد ان القانون منح الحكومة امكانيات واسعة للتدخل في شؤون التجارة الداخلية والخارجية ، و في الوقت عينه وزع ادارة شؤون التموين بين وزارات ثلاث مما اسهم في ارباك شؤون التموين وصعوبة السيطرة عليه .

وقد صدر بموجب القانون المذكور بينات عدة كان ابرزها القانون رقم (٧) في حزيران عام ١٩٤٣ والمتضمن :- (منع بيع الحنطة والشعير والذرة البيضاء والصفراء والماش والسمسم والعدس والدخن ونقلها ونقل الطحين والصمون والخبز من لواء الى اخر الا باجازة من مدير المنتجات العامة ومعاقبة المخالفين بالحبس ثلاثة اشهر وفرض غرامة مالية ، وتم وضع صيغ للاستيراد على الاسس الاتية ، المتضمنة (– قيام الحكومة باستيراد بعض السلع واهمها السكر والشاي لحسابها الخاص بواسطة ((الشركة التجارية للمملكة المتحدة)) ، وتقييد استيراد بعض السلع الاخرى برا وبحرا بإجازة خاصة باستثناء البضائع التي تستوردها الحكومة البريطانية

وشركات النفط ، و منع اخراج السلع من الكمارك الا بإجازة واشتراط الاحتفاظ بالسلع المخرجة والتصرف بها بالطريقة والشروط التي تعينها الحكومة ، والاستعانة بسلسلة من فئات التجار المستوردين لتوفير المواد الغذائية [٨٨] .

ومن اجل تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد خاصة ان الفئات الفقيرة والمتوسطة اخذت تتذمر من فقدانها للمواد الضرورية من المواد الغذائية المستوردة وبناءا على توصيات السفير البريطاني في بغداد كونواليس وافق مجلس الوزراء واعتبارا من الأول من كانون الأول عام ١٩٤٣ على تشكيل لجنه في وزارة المالية سميت (لجنة تحديد الأسعار) برئاسة الكونيل بيتر بيليس ، وتعيينه مديرا عاما للأموال المستوردة ومشاورا اقتصاديا للجنة التموين العليا والذي اختار له المساعدين من الديوان الموظفين البريطانيين العاملين في مركز تموين الشرق الأوسط [٨٩] ، والذي استحدث مديرية اعانة للاستيراد تضم الشعب التالية (شعبة المواد الغذائية ومراقبها الكابتن موفات وشعبة المواد الانشائية ومراقبها الميجر بيج وشعبة الاقمشة ومراقبها الكابتن تي . أي . ولش شعبة التفتيش والتحري ومراقبها الملازم ماسترز وشعبة الاجازات ومراقبها داود خضوري وشعبة تحديد الاسعار ومراقبها اميل بزوعي وشعبة السكرتارية ومراقبتها السيدة كوب وشعبة المراسلات العامة ومراقبها نعيم بشو بيود وشعبة المواد الكيماوية ومراقبها الكابتن . جي . تي موفات ، ثانوية بعضوية اكراين مدير المنتجات المحلية العام ولومب سكرتير لجنة مراقبة التحويل الخارجي [٩٠] .

وبالرغم من الجهود المبذولة من اجل معالجة المسالة الاقتصادية وتشكيل لجان محيلة واجنبية في البلاد ، الا ظلت بدون جدوى بحيث استمرت الاسعار في ارتفاعها حتى بداية عام١٩٤٤ ، اذ شهدت توقف نسبي لارتفاع الأسعار بسبب تداعيات انتهاء الحرب التي اضطرت التجار الى اظهار ما لديهم من السلع والمواد وضرورة التخلص منها بأي ثمن ، واقدام الحكومة البريطانية على التخلي عن عدد من مشاريعها ، في نفس الوقت كانت قواعد تملك الأرض وأركان حيازتها قد تردت كثيرا واخذت الفئات الاقطاعية المتنفذة ممارسات مجحفة تجاه المزراعين الذين اخذت جهودهم تضيع بين الحين والأخر مع زيادة انفقاتهم اليومية وقلة مدخولاتهم ، وظهرت بوادر الهجرة ومعالم البطالة وبالتالي تردى الإنتاج الزراعي في الريف بصورة واضحة[٩١]، لكن مما خفف من شدة تلك الازمة انه بدات تظهر مشاريع استثمارية في العراق كنشاء مزارع حكومية في منطقتي الحويجة وابو غريب[٩٢]، تعمل على امتصاص اليد العاملة وخاصة الكفؤة منها كتأسيس شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية المحدودة برأسمال قدره (١٠٠) الف دينار ، ساهم المصرف

الصناعي بنسبة ٢% من راس مال الشركة ومشاريع أخرى نفذت بعد نهاية الحرب كمشروع غسل ونسيج القطن ومشروع القطن المعقم للجراحة ببغداد ، وبناء سايلوات لخزن وتصنيف وتنقية الحبوب ومصنع دباغة الجلود ومشروع صيد الأسماك [٩٣]، ولغرض النهوض بالواقع الزراعي ومواكبته التطور العالمي سعت الحكومة لتشجيع الاستثمار بهذا الاتجاه عن طريق الاتفاق مع شركات تجهيز امريكية وبريطانية لتجهيز بذور محسنة ومكان زراعية متطورة ومصانع حديثة لاستقبال الانتاج الزراعي ، وكان من اول تلك المشاريع تاسيس معمل عصر الالبان وتم اختيار منطقة ابو غريب في بغداد لانشاء المشروع[٩٤] .

وفيما يخص استثمار تلك ي مجال استثمار الموارد الطاقة والوقود فقد اصدرت وزارة الاقتصاد بعض القوانين اقدمت الحكومة على اصدار قانون رقم (٢٧) لعام١٩٤٣ وقانون المعادن رقم (٣١) لعام ذاته القاضي بأعمال الحفر والتنقيب والتحري والاستثمار ومنح رخصة التنقيب[٩٥] ، كما وضعت دراسات وتصاميم للاستفادة من مياه الشلالات في شمال العراق بسبب قوتها وما تحققه من فائدة لاستخدامها في الصناعات العصرية [٩٦] .

وفي ١٩اذار عام١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المالية المؤرخ في ٩ نيسان عام ١٩٤٤م والخص بتأليف لجنة باسم (لجنة تنظيم شؤون ما بعد الحرب) لكن لم يكن لها نشاط يذكر[٩٧]

ثالثا – صدور القانون (١٦) واستحداث وزارة التموين عام١٩٤٤:

بالنظر الى الصعوبات التي لاقتها الحكومة في توفير المواد المعاشية والمنزلية والانشائية وغيرها لفئات الشعب وفشل معظم القوانين واللجان الاقتصادية وتشتت عملها وصعوبة التنسيق فيما بينها ، وتلافيا لذلك فقد استحدثت وزارة التموين لربط المديريات الاقتصاد بوزارة متخصصة وذلك في ٣ حزيران عام ١٩٤٤ بعهد حكومة حمدي الباجه جي والذي اعلن عن أولويات منهاج وزارته معالجة الازمة الاقتصادية الخانقة في البلاد واسندت وزارة التموين الى ارشد العمري (وزير الخارجية) بالوكالة ، وكان على راس أولويات عملها تامين الربح المعقول لكل بايع وايصال السلع والبضائع للمواطنين بأسعار مناسبة والعمل على تحفيز الصناعات الوطنية وتطويرها لتامين القوت اليومي لأبناء الشعب، وتسهيلا لتنظيم عمل الدوائر الاقتصادية ، تقرر سحب الصلاحيات الممنوحة لوزارة الداخلية والمالية والمواصلات الصادرة بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية لعام١٩٤٣ ، وصدر القانون (١٦) واستحداث وزارة

التموين عام١٩٤٤ والعمل على اتخاذ قرار بإيقاف عمل كل الموظفين الأجانب واخراجهم من العمل وعلى راسهم الكولونيل بيليس في ٦ تموز عام ١٩٤٤ ، وقرر ان يكون الوزير عضوا في لجنة التموين العليا ، وكانت الغاية هي الحيلولة دون تبعثر دوائر التموين وتنظيم امورها وفق سياسة واحدة ، وقد قوبل قرار اخراج بيلس بابتهاج الذين كانوا يسعون الى الاثراء على حساب الشعب[٩٨] . غير ان العمري لم يستمر بالعمل بالوزارة فاستقال ، واسند منصبه الى عبد الأمير الازري اصالة ، وذلك بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤٤م ، ووافق مجلس الوزراء في١٢ حزيران في العام نفسه على ربط مديرية الأموال المستوردة العامة والنقليات العامة والتجهيزات الهندسية العامة بالوزارة ، وكانت خطوتها الأولى المهمة هي مكافحة التهريب وذلك بقرار زيادة الأكرامية للذين يساعدون على اكتشاف الجرائم بنسبة لا تزيد عن (٥٠%) ما يتم الحصول عليه وبدلات بيع الأموال المصادرة ، وذلك بموجب قرار رقم (٦٣) تشرين الثاني رقم ١٩٤٤ [٩٩] .

وفي ٢٨حزيران عام١٩٤٤ استقالت وزارة الباجه جي الأولى وتنحى الارزي عن منصبه واوكله لصالح جبر إضافة الى وزارة المالية ، ولعدم انتظام أمور التموين والاقتصاد في البلاد ونشوء ضجة إعلامية اثر حادثة التعامل بمادة الجنفاص في النصف الثاني من تشرين الثاني عام١٩٤٤ وبيعها بسعر اكثر من المقرر وبعلم الوزير وعليه قدم الأخير استقالته و صدرت إدارة ملكية في ١٨ منه بتعيين يوسف غنيمة بدلا عنه [١٠٠]، وهكذا أصبحت شؤون التجارة الخارجية والداخلية تدار وفق أسس جديدة ، حيث تم اخضاع الاستيراد الى نظام إجازة بموجب البيان رقم (٢٨) لعام ١٩٤٥، ومنح إجازة مفتوحة لاستيراد كافة البضائع المنتجة والمصنوعة في سوريا وشرق الأردن ومصر وايران والمملكة العربية السعودية عندما تستورد من العراق ، وتخفيف بعض القيود عن السلع المعدة للتصدير ، واهمها الصوف والدبس والقطن العراقي والجلود وسمك والذكور من الغنم والماعز، والاستمرار بتسعير المواد الضرورية الملابس والقماش المصنوعة من القطن تحديد أسعار الشلمان والنحاس والمواد الفولاذية والشاي والسكر بالبطاقة ، وعلى مما يبدو ان وزارة التموين استلمت مهمات معقدة كان في مقدمتها واجب تصدير المنتجات العراقية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي ومسالة تسعير المواد وضبط توزيعها والاشراف على تنظيم الاستيراد بما يؤمن الحاجة المحلية ، ولم تتمكن الوزارة من وضع الحلول لمعالجة الأوضاع اذ ارتفعت نسبة بعض المو اد الى (٨٠%) مما لا يتناسب والقوة الشرائية ، ولم تتمكن من ربط كل المديريات بها فمثلا مديرية الحبوب ظلت تابعه لوزارة الداخلية

.وصدر بيان لجنة التموين العليا رقم٢٩ لعام١٩٤٤ يقضي بتوزيع الشاي بنسبة (٥٠) غرام للفرد الواحد من العائلة التي لا تتجاوز عدد افرادها الثلاثة و (٤٠) غراما فما أكثر من ذلك ، وصدر بيان وزارة التموين رقم(٢٨) لعام١٩٤٤ يقضي بإلغاء بيان لجنة تحديد الأسعار رقم(٤٤) لعام١٩٤٤ المتعلق بتسعير المنسوجات القطنية المصنوعة محليا وجعل التعامل بها حرا اعتبار من ١٢ تشرين الثاني من العام نفسه[١٠١] . وصدر بيان من وزارة التموين رقم (٢٢) القاضي بأطلاق استيراد المنسوجات الصوفية وغزل الصوف من بلاد المنطقة الاسترلينية بدون إجازة ، كما تقرر السماح بنقل الكميات الموجودة بحوزة التجار او المزارعين من الالوية الى مراكز استهلاك أخرى بدون شرط او إجازة بشرط على ان لا تزيد الكمية المراد نقلها عن الفضلة المتروكة لهم بعد تسديد حصة الحكومة منها ، بالإضافة الى السماح باستيراد الحلويات والسكريات المغطاة بالشكولاتة والزيوت [١٠٢] . خاصة بعد ان رفع الحظر عن الحصص ولاسيما المواد الغذائية المخصصة للعراق حيث كانت قد اخضعت تجارة تصدير المواد الغذائية لرقابة إجازة تصدير مركز تموين الشرق الأوسط ، والذي تم الغائه في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٥ وانشاء بدل عنه مؤسسة صغيرة مشتركة بريطانية – أمريكية في القاهرة باسم بعثة التموين البريطانية في الشرق الأوسط مهمتها مساعدة دول الشرق الأوسط للحصول على حصة عادلة من للبضائع واصبحت الولايات المتحدة الامريكية المسؤولة عن تعيين تلك الكميات ،الا ان ذلك لم ينهي الازمة الاقتصادية نظرا لحاجة البلاد الى العملة النادرة لاسيما الدولار الأمريكي والكرون السويدي والفرانك السويسري اذ تعسر الحصول عليها بسبب ارتباط الاقتصاد بالباون البريطاني ، وللتغلب على تلك الازمة تطلب الامر عقد اتفاق مالي عراقي بريطاني في ايار عام١٩٤٥ ، وشارك العراق بمقتضاه في صندوق الدولار العام للمنطقة الاسترلينية ، في لندن وخصصت له مبالغ معينة من العملة النادرة لسد الحاجة بها ، اذ ان الأرصدة المجمدة للعراق حتى نهاية الحرب يمكن تخمينها بما يقارب (٧٤) مليون باون كان يجب اطلاقها لاستعمالها خارج المنطقة الاسترلينية ووفرة الشحن البحري ونظرا لعدم وجود قيود أدى ذلك إلى ارتفاع استيرادات العراق فبعد أن كانت (١٨,٢) مليون دينار عام ١٩٤٥، ارتفعت إلى (٣٦,٧) مليون دينار عام ١٩٤٩ [١٠٣] . بعد ان كانت محددة بالمنطقة الأسترلينيه.

خلاصة بأهم النتائج:

ان من المستطاع تلخيص سياسة الحكومة العراقية تلخيصا اجماليا بما يلي :

١-يبدو مما تقدم ان معظم اجراءات وتدابير الحكومة خلال فترة الدراسة كانت محدودة وغير جدية ,فتميزت بالتساهل واللين خلال عامي ١٩٣٩-١٩٤١ بينما تميزت فترات تلت تلك المرحلة بالقوة والحزم والتضييق على التجار والفئة العامة ، فعلى سبيل المثال قانون تنظيم الحياة الاقتصادية والانظمة والتشريعات الملحقة به ، تفتقر الى التناسق والترابط وهذا ما اظهره التطبيق العملي لها من عيوب وضعف صلاحية الادارة المنفذة اذ ان معظم الاجراءات والتدابير لا تحظى بالمتابعة الجدية، فعلى سبيل المثال انشات مديرية التموين لأول مرة في وزارة المالية ثم تم نقلها الى وزارة الاقتصاد واخيرا اعيدت الى وزارة المالية مما يدل على خطا معظم الاجراءات الحكومية التي كانت تعتمد اسلوب المحاولة والخطا .

٢-تميز الاقتصاد العراقي بزيادة تدفق الاستيرادات وقلة الإصدارات فهو يحتاج الى توفير منتجات صناعية ومواد استهلاكية ومكائن زراعية ضرورية ، وكان يمكن ان يستخدم أسلوب المقايضة بسلع ومنتجات زراعية عراقية وحتى ان استخدم النفط كعوض ، لكن نجد انه كان يستخدم عوضا عن ذلك نقدا مما زاد من نسبة التضخم النقدي في البلاد كبيرة ، يضاف لها قلة اليد العاملة الماهرة وسيطرة التخلف والجهل على القطاعين الصناعي والزراعي .

٣- لم تعالج ازمة التموين التي لم يكن يمكن التغلب عليها الا بالقضاء على عاملين سلبيين مسببين لها ، الا وهي تضخم العملة وقلة البضائع بسبب عدم وجود صناعة وطنية مشجعه والاعتماد الكلي على الاستيراد ، و فقدان الكثير من مواد تموينية بطرق التهريب الى البلدان المجاورة واختفاء الأموال .

٤-عدم وجود خطط لرسم مستقبل العراق القريب او البعيد ، وعدم التشجيع على الانتاج او الاستفادة من خيرات البلاد فلم يستثمر التمر في صناعة السكر مثلا، وان الحكومة كانت تعمل على معالجة ازمة التموين مثلا في ضل عدم توفر تعداد سكاني يوضح نسبة السكان بين الحضر والريف.

٥-عدم وجود دراسات اجتماعية لأذواق أبناء الشعب فمثلا توزيع مادتي القهوة والشاي ففي العراق تتفاوت الاذواق فالشاي يشرب بالدرجة الأولى في الشمال والقهوة في الالوية الوسطى والجنوبية والاثنين يحصلون على نفس الكمية ، هذا الامر مهد الى ظهور أسواق سرية . ولولا مراقبة الحكومة بشكل جزئي وتدخلها في تحديد الأسعار وتوزيع المواد الضرورية بالبطاقات لتعذر على الفئات الفقيرة وذوي الدخل البسيط الحصول على القليل من المواد

في حين لم يحصل بعض السكان في الريف عن أي حصة شهرية من التموين .

٦-لاشك ان توزيع المواد بالبطاقة امر مهم لتحقيق العدالة لكن في بلد مثل العراق يتطلب الامر وجود قواعد بيانات لنفوس السكان ووجود مساكن ثابته للأهلين وهو امر يفتقر اليه العراق. اذ لم يستفيد كل العراقيين من توزيع السكر بالبطاقات الا سكان المدن الكبيرة اما سكان المدن الصغيرة والارياف فحرموا منها ، كذلك سقم طريقة تطبيق توزيع المواد مما يسبب المتاعب بطول الانتظار والازدحام امام مراكز التموين واضطرار النساء الى اهمال بيوتهم واولادهم أياما

٧-سيطرة الموظفين والمستشارين البريطانيين على مختلف الاجهزة التجارية والاقتصادية كان عاملا من عوامل التي أدت الى عرقلة الإجراءات الحكومية ، يضاف الى وجود الرشاوي بين التجار وبعض موظفي الدولة بهدف الاثراء السريع ، أدى الى التأخر وتأجيل وضع خطة لبناء هيكلية تعيد الاستقرار للاقتصاد العراقي من خلال عدم تشجيع السوق السوداء والعمل على تجميع الحبوب وإنتاج الفائض القابل للتصدير الذي كان يوجد قبل الحرب مثل الحنطة والشعير والرز وان يتوفر هذا الفائض بسعر معقول من اجل تصديره الى الأقطار المجاورة وهو جزء من الوحدة الاقتصادية التي كانت قبل الحرب نشطة بين الأقطار العربية، في وقت عمل الموظفون الأجانب الذين سخروا اقتصاد العراق مراقبة وتنظيما لمصالح بريطانيا وأهدافها على حساب سكان العراق.

هوامش البحث

---

(١)للتفاصيل ينظر، كمال مظهر احمد ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ، مجلة افاق عربية ، العدد السابع ، اذار ١٩٨٣، ص٢ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٢ وج ٢، مطبعة دار الكتب ، بيروت١٩٨٦ ، ص ٥٨؛ .

(٢) للتفاصيل ينظر، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٢ وج ٢، مطبعة دار الكتب ، بيروت١٩٨٦ ، ٥٨؛ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم ، طبعه الأولى، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١١٣؛ عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ، دراسة في التطورات العامة، بغداد ، ١٩٧٨، ص٩٢.

(٣) للتفاصيل عن تلك المرحلة ينظر :- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠،ج٢،ترجمة سليم طه التكريتي ، مطبعة حسام، بغداد ،١٩٨٨،ص٤٤. .

(٤) تنتشر زراعة النخيل في العراق في المنطقتين الوسطى والجنوبية وذلك لملائمة الطقس وسهولة زراعته وقلة العناية به وتحمله تقلبات الجو والعطش وملوحة الارض ، ويستغل الاماكن الفارغة بين اشجار النخيل لزراعة الحمضيات .

(٥) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨، ج١ ، بيروت ١٩٦٥، ص١٠٣.

(٦) استأثرت (٩١) مؤسسة محليه بتجاره التمور ١٣ مؤسسة يهودية و١٤ مسيحية و٦٤ تاجر مسلم ابرزهم عوائل خضوري والصانع والعيسى في البصرة والشابندر في بغداد ، الا ان الجزء الأعظم والكبير في تصدير التمور الى الخارج تقوم به ثلاث عراقية كبيرة وهي: شركة اصفر وشركاه ، وشركة عبد الرحمن السعيد وشركاه وشركة تصدير التمور العراقية بالإضافة الى خمس شركات اوربية مسيطرة على تجارة التمور والحبوب الى الخارج وهي African and Eastern CO. l.td.,Michael Brothers, Andrew Weir (Basrah) ٢and Co Frank C .Strick and Co. Joseph Malden, William Malcolm Ltd Theodor : .للتفاصيل ينظر ، حسن ، المصدر نفسه، ص ص ١٤٠– ١٤٢؛ كاثلين ام لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار التضامن، بغداد١٩٦٢ ، ص٦٩.

(٧) مؤسسة تأسست عام١٩٣٩ بموجب المرسوم رقم (٦) لعام ١٩٣٩ تتالف من (٢٦) مادة قانونية حددت لجانها المولفة وتعيين الاسعار الخاصة بالتمور حصرا ومجال تجارة تصديرها الى الاسواق ، وكذلك كيفية استخدام العمال ومسوؤليهم في مجال كبس التمور والتراخيص المعتمدة في تلك الجمعية ، وهي تختلف بتشكيلاتها عن الجمعيات الاخرى اذ ضمت منتجي التمور فقط واستثنت من عضويتها تجار التمور ، مهمتها تثبيت الاسعار للمنتجين وصلاحيه تصدير التمور وكبسها . عبد الكريم الا رزي ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠–١٩٥٨، بيروت ، ١٩٨٢، ص ص ١٢٩ – ١٣٣. .

(٨) عبد الكريم الا رزي ، تولى العديد من الوظائف في الدولة العراقية ابتداءا من معاون قنصل في كرمنشاه –ايران الى ملحق في سفارة العراق في طهران الى مدير الضرائب في وزارة المالية الى مدير مدير للتجارة في وزارة المالية الى مدير عام لوزارة الاقتصاد الى وزير للمالية من ثم وزير للاعمار من ثم وزيرا للمالية في حكومة الاتحاد العربي الى ١٤تموز١٩٥٨، للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٩) المصدر نفسه ، ص – ١٣٣ .

(١٠) للتفاصيل عن اثار الحرب واسباب اندلاعها ينظر: يونس بحري، اسرار ٢مايس ١٩٤١ ،الحرب العراقية الإنكليزية، مطبعه الحرية ، بغداد ، ١٩٦٩،ص ١٥ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .

(١٢) تركي ، المصدر السابق، ص٣٣؛ زهير علي اكبر ، تاريخ التصفح في العراق ، ٢٠١٣/٨/٣

.www. Baghdad chamber. Com

(١٣)الارزي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(١٤) يوسف بن رزق الله بن عيسى بن غنيمه بن القس يشوع بن غنيمة من الكنيسة اشرقية من سكان بغداد ولد عا١٨٨٥ ودرس فيها واتقن تعلم الفرنسية والانكليزية والتركية اضافتا الى العربية من ثم عمل بالتجارة من ثم اسس مكتبة السلام عام١٩١٩ تحول اسمها الى المكتبة العامة في ٣ تكانون الاول١٩٢٤ثم اصبحت تعرف بالمكتبة الوطنية تولة مناصب عديدة ادارية بوزارة المالية ووزارة التموين . للتفاصيل ينظر : حارث يوسف غنيمة ، يوسف غنيمة ١٨٨٦ – ١٩٥٠من اركان الهيئة العلمية في العراق الحديث ، دار الحرية ة للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠، ص ١٦٨ .

(١٥) تالف أعضاء مجلس الإدارة من محمد سليم الراضي (مدير أمور الزراعة) وعبدالله حافظ (مدير التجارة) وإبراهيم الشابندر (صناعي تاجر) ومنير عباس (مزارع) . الذكرى (٧٤) لتأسيس مصرف الرافدينwww.rafidain-bank.gov.iq

(١٦) عنبر ، المصدر السابق ، ص ٦٨

(١٧) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، جامعة البصرة، ط١، دار الطباعة الحديثة، البصرة،١٩٦٩ ، ص ١٧٨ ؛ علي خليل احمد البياتي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢–١٩٣٩، رسالة ماجستير, جامعة بغداد ١٩٩٠، ص١٠٩ .

(١٨) ادور عبد العظيم عنبر ، وزارة الاقتصاد العراقية ١٩٣٩ – ١٩٦٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية انسانية ، جامعة القادسية ٢٠١٧، ص٧٩ .

(١٩) طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي تقديم خلدون ساطع الحصري ، بيروت،١٩٦٧ ، ص ٤٤٩ .

(٢٠) الازري ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢١) تأسست بموجب القانون رقم (٣٣) العدد ١٧٠٦ في ١٥مايس ١٩٤١ .

(٢٢) عبد السلام احمد داخل السامر ، الدعاية البريطانية في العراق ١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٢ ؛ فريا ستارك ، انطباعات فريا ستارك عن احداث العراق عام١٩٤١ في الوثائق البريطانية ، ترجمة وتعليق محمود عبد الواحد محمود ، في أضواء على قضايا تاريخية عراقية معاصرة، بغداد ،٢٠٠٦، ص٦٤ .

(٢٣) للتفاصيل ينظر : جريدة الزمان ، العدد ١١١٤، في ١٧ايار تموز ١٩٤١ .

(٢٤) كمال محمد سعيد خياط ، القطاع الزراعي في العراق ،ط١ ا ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠، ١٦٩ .

(٢٥) اغلب تجارة الحبوب انحصرت في ايدي سبع شركات اجنبية وهي (الشركة الافريقية والشرقية ((الشرق الادنى)) المحدودة ، شركة العراق التجارية وشركة مابين النهرين وايران المحدودة ووليم ماكولم ومايكل اخوان وسوزين وشركاه وفرانك سي وسترك (البصرة) المحدودة ، بالإضافة الى ثلاث شركات عراقية اصفر وشركاه وعبد المجيد حمودي وشركاه وعبد الرزاق العمر وشركاه ،اما تجار الحبوب المحلية فيبلغ عددهم حوالي ٦٨ مؤسسة منها ١١ يهودية و٦ مسيحية و٥٢ . وان ابرز التجار المسلمين عبد الهادي الجلبي والخضري ونوري فتاح والشابندر وفي البصرة عائلة الاخضري وفي الموصل عائلة الصابونجي مسلمة . حسن، المصدر السابق ، ص ١٤٧ ؛ الارزي، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٢٦) الازري ، المصدر السابق ، ص ١٣٦؛ فاطمة حسين التركي ، دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العراق ١٩٤٨-١٩٧٧، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد١٩٧٩، ص١٣٣ .

(٢٧) محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ , رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة بغداد , ١٩٨٨ ، ص ١٤٧.

(٢٨)الازري ، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

(٢٩) الوقائع العراقية، العدد ، ١٧٢٤ في :١٤-اب-١٩٣٩ .

(٣٠) صباح كجاجي ، التخطيط الصناعي في العراق ، اسالبيه تطبيقاته واجهزته ، للحقبة ١٩٢١ – ١٩٨٠، ج١، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ ، ص٧٦؛ ارزي ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

(٣١)عنبر ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(٣٢) قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩، الوقائع العراقية ، العدد ، في ١-اب-١٩٣٩. .

(٣٣) الارزي ، المصدر السابق ، ص١٤١ ؛ خياط ، المصدر السابق ، ص٨١.

(٣٤) عنبر ، المصدر السابق ، ص٧٢؛ الارزي ، المصدر السابق ، ص١٤١ ؛ خياط ، المصدر السابق ، ص٨١.

(٣٥) للتفاصيل عن اثار الحرب واسباب اندلاعها ينظر : براين بوند ، الحرب والمجتمع في اوربا ١٨٧٠ – ١٩٧٠ ، ترجمه ، سمير عبد الرحيم الجلبي ، (بغداد ، ١٩٨٨) ص ١٨٧ .

(٣٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٧٣٤ في ١١ ايلول ١٩٣٩.

(٣٧)

Magid 1932- 1958 (London 1960) .p .143.
khaddar in dopant Iraq . a study in Iraqi

(٣٨)غنيمة ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

(٣٩) دار . الكتب . والوثائق ، ملفة وزارة المالية ، بغداد ، النظام رقم (٧٢) لعام١٩٣٩العدد ١٧٤٧ في ١٦ تشرين الاول ١٩٣٩ ؛ الوقائع العراقية، النظام رقم (٩٦) لعام ١٩٣٩ العدد ١٧٦١ في ٣ كانون الاول ١٩٣٩ .

(٤٠) للتفاصيل ينظر: زهير علي احمد النحاس ، التموين في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٨ ، رساله ماجستير، غير منشوره كليه الاداب ، (جامعه الموصل, ١٩٨٩) ، ص ٥٤ .

(٤١) الارزي ، المصدر السابق ، ص ص١٥٦ –١٥٨ .

(٤٢) تم زيادة مكس المشروبات الروحية المنتجة محلي بمقدار (١٥%) بموجب القانون رقم (٨) لعام١٩٤١؛ بلبول ، المصدر السابق ، ص٦٧٢ .

(٤٣) محمد حازم محمد الجبوري ، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخيه في اساليبه ومظاهره١٩٤١–١٩٤٧، رساله ماجستير غير منشوره ، (جامعه الموصل، ٢٠٠٠) ، ص١٣٣ .

(٤٤) تم زيادة مكس المشروبات الروحية المنتجة محلي بمقدار (١٥%) بموجب القانون رقم (٨) لعام١٩٤١؛ يعقوب بلبول ،" ارتفاع الأسعار وزيادة العملة المتداولة" ، مجلة غرفه تجارة بغداد ، الجزء الثامن السنه الرابعه ، تشرين الأول ١٩٤١، ص٦٧٢ .

(٤٥) الازري ، المصدر السابق ، ١٤٧ ؛ الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٤٤٩.

(٤٦) في ١٤ مايس ١٩٤١ اتصل الكيلاني بالسفير الالماني غروبا ليخبره بحاجة العراق الى السيولة النقدية ورغم الجهود والمساعي لمعالجة تلك الازمة الا انها منيت بالفشل ، للتفاصيل ينظر: بحري، المصدر السابق ، ص١٩٦ ؛ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري (بغداد،١٩٧٩) ، ص٤١٥ .

(٤٧)عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ،١٩٥٨، ص٤١ .

(٤٨) محمد حسن سلمان ، صفحات من الحياة الاقتصادية في العراق ، الدار العربية للموسوعات ، ط١ ، شركة التايمس للطباعة والنشر المساهمة ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٨٨ ؛ اديث و ائي ، ايق ، بيزوز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ج١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ١٩٨٩، ص١٨٤ .

(٤٩) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق ، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٤٦، ص ١٦٠؛ حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف البزاز ، الكتاب الأول ، ط١ مكتبة الغدير ،٢٠٠٥، ص٥٠؛ الجبوري ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٥٠) الوقائع العراقية ،العدد ١٩٣١ ، في ٦ تموز ١٩٤١ .

(٥١) للتفاصيل ينظر : النحاس ، المصدر السابق ، ص ص١٥٠ – ١٥٧ .

(٥٢)الوقائع العراقية ،العدد ١٣١ ، النظام رقم (٤٨) لعام ١٩٤١.

(٥٣) حافظ التكمجي ،" دراسة في السياسة التجارية وتجارة العراق الخارجية" ، مجلة التجارة ،ج٢، بغداد١٩٦٢، ص٣٣ .

(٥٤) سلمان ، المصدر السابق، ص١٢١ .

(٥٥)الوقائع العراقية العدد ١٩٧٠ ، في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤١ .

(٥٦)عنبر ، المصدر السابق ، ص١٩.

(٥٧) محضر مجلس النواب ، الاجتماع العادي السادس عشر لعام١٩٤١ ، ص ٦؛ الانباء والشؤون التجارية والاقتصادية ، الشؤن الاقتصادية في شهر تموز ١٩٤١ ص٦٨٥.

(٥٨)الوقائع العراقية العدد ١٩٧١ ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١.

(٥٩) بهنام بشير سمعان ، اضواء على بعض الجوانب المهمة في الاقتصاد العراقي ، مجلة الزراعة العراقية ، اج٣وزارة التخطيط الدائرة الزراعية ، بغداد١٩٥٦، ص١٨. .

(٦٠)الازري ، المصدر السابق ، ١٤٨ .

(٦١) علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥، رسالة ماجستير ، كلية الاداب جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص١٣٨.

(٦٢) كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق الملكي ، ج ٢ ، دار اراس للطباعة ، أربيل ، ٢٠١٢، ص٧٥.

(63)Joseph Sassoon .Economic Policy in Iraq, 1932-1950.NOW YORK, 1987.P .204 .الكتاب معروض على شبكة الالكترونية https://books.google.iq/books?isbn=113628575X

(٦٤) العلاقات التجارية بين العراق والهند، مجلة غرفة تجارة بغداد الجزء ٥– ٦السنه الحادية عشر، مطبعه المعارف بغداد ، ص٤١٤.

(٦٥) كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، العراق الملكي ، ج ٢ ، دار اراس للطباعة ، أربيل ، ٢٠١٢، ص٧٥.

(٦٦) دار . الكتب . والوثائق ، ملفة الانباء والشون التجاربة والاقتصادية ، رقم ٠٩٨، ص٧٠٤.

(٦٧) *مصطلح أُطلق في تشرين الأول ١٩٣٩، ويختلف مفهومه عن الكتلة الأسترلينية، وتضم بلاداً لا تخضع لبريطانيا سياسياً مثل الدول الأسكندنافية، أما مصطلح المنطقة الاسترلينية فاقتصرت على البلاد التابعة للأمبراطورية البريطانية سياسياً من مثل العراق ومصر. للتفاصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الأسترلينية،(بغداد،١٩٦٠)،ص ٢٩ .*

(٦٨) حسين ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

(٦٩) بعقوب بلبول ، "المبادلات التجارية بين العراق وسورية" ، مجلة عرفة تجارة بغداد ، الجزان٩–١٠ ، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٤ ، السنة ا لسابعه ، ص٤٣٠ .

(٧٠) حبيب ، المصدر السابق ، ٤٤ ؛ الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٠١ .

(٧١) عنبر ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٧٢)دار . الكتب . والوثائق ، وثائق وزارة المالية ، بغداد ، حالة الاسواق التجارية خلال اشهر تموز واب وأيلول ١٩٤١، ملفه ٨٨، العدد١٠٩٨، ص٧٢٣.

(٧٣) بعقوب بلبول ، "استيراد المنسوجات الى العراق " ، مجلة غرفة تجارة بغداد ، العددان الأول والثاني ، كانون الثاني وشباط ١٩٤٦ ، السنة التاسعه ، ص٢١ .

(٧٤) يبلغ سعر الدولار الأمريكي عام ١٩٤١في بغداد كالاتي (٤.٠٣دولارات للدينار الواحد اما سعر البيع ٩٥ ٣ دولارات للدينار الواحد ، تقارير غرفة تجارة بغداد لشهر اب ، ص ٩٤١.

(٧٥) الوقائع العراقية العدد ٢٠١٧ ، في ٢٠ نيسان ١٩٤٢ .

(٧٦) F.O, 35010Sir K.Cornwallis to Mr Eden (Reoeinesd February 16.1943) .

(٧٧) الوقائع العراقية العدد ٢٠٤٢ ، في ١٣تموز ١٩٤٢ .

(٧٨) الوقائع العراقية العدد ١٩٨٥ ، في ١اذار ١٩٤٢ .

(٧٩) كان من المفرر استقداد الخبير المذكور مدة ٤ اشهر بر اتب قدره١٥٠ دينار مدد عمله لغاية ١٥اذار ١٩٤٣، المصدر نفسه ص١٤٩ .

(٨٠) مجلة التجارة، المصدر السابق ١٩٤٤ ، ص٦٢٤ .

(٨١) ويذكر هنا ان معظم أعضاء اللجنة كانوا يمارسون الاحتكار ويعملون على عرقلة تنفيذ الأنظمة والقوانين الاقتصادية كونها لا تلتقي مع مصالحهم واطماعهم الشخصية ، النحاس ، المصدر السابق ، ص١٥٨.

(٨٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جزء ٦ ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٧٨، ص٨١ .

(٨٣) سمعان ، المصدر السابق، ص١٨ .

(٨٤) الوقائع العراقية العدد ٢٠٧٠ ، في ١٨كانون الثاني ١٩٤٣ .

(٨٥) غنيمة ، المصدر السابق , ص١٧٧.

(٨٦) حبيب ، المصدر السابق ، ص٣٤٥ .

(٨٧) الوقائع العراقية العدد ٣٠٩٠ ، في ١٢نيسان ١٩٤٣ .

(٨٨) الوقائع العراقية العدد ٢١٣٥ ، في ١٥ كانون الأول ١٩٤٣ .

(٨٩) في نيسان ١٩٤١ارتات الحكومة البريطانية خلال سنوات الحرب الى تخفيف عن التزاماتها الاقتصادية تجاه البلدان الواقعة تحت هيمنتها ، وقد ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في إدارة هذا المركز وكان مجال عمله يشمل كلا من مصر السودان ليبيا مالطا قبرص الحبشة ارتيريا الصومال البريطاني فلسطين الأردن سوريا لبنان المملكة العربية السعودية مستعمرة عدن العراق تركيا ايران ، سريد بولارد ، بريطانيا والشرق الأوسط من اقدم العصور ، ترجمة حسن احمد السلمان ، بغداد، ١٩٥٦،ص١٨٤ ؛

Willimngton , Martin, Middle east supply . center, London,1972,p.17.

(٩٠) الوقائع العراقية العدد ٢١٣٣ ، في ١٣ كانون الأول١٩٤٣ .

(٩١) خياط ، المصدر السابق ، ص٢١٨ ؛ هادي رشيد الجاوشلي ، مشاكل العراق الداخلية مع الأيام ، مطبعه سلمان الاعظمي ، بغداد ، ١٩٦٧، ص١٢.

(٩٢) جريدة الزمان ، العدد ١٤٨٣ ، في ٨ تموز ١٩٤٢ .

(٩٣) غنيمة ، المصدر السابق , ص١٧٨ .

(٩٤)عنبر ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

(٩٥) كمال السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط، بغداد ، ١٩٦٨، ص٣٦٤ .

(٩٦)عنبر ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(٩٧)دار . الكتب . والوثائق ، ملفة وزارة المواصلات ، ت ١١٣٧، الملفة ٧٨/٤٢، الوثيقة ٢ .

(٩٨) غنيمة ، المصدر السابق , ص١٧٧ ؛ الحديثي ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

(٩٩) الوقائع العدد ١٢٧٣ في ٨تشرين الثاني ١٩٤٤ ؛ الجبوري ، المصدر السابق، ص١٥١ .

(١٠٠) غنيمة ، المصدر السابق , ص١٧٧ .

(١٠١) الوقائع العدد ٢٢٧٣ في ١٦ نيسان ١٩٤٥ ؛ الحسن ، المصدر السابق ، ص٢٨؛ . ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد الجزء ٧ –٨السنه السابعه، تشرين الاول ، بغداد١٩٤٤ ، ص٣٩٤. الجزء ٩السنه السابعة ، تشرين الثاني كانون الأول، بغداد١٩٤٤ ، ص٨٧ .

(١٠٢) دار . الكتب . والوثائق ، ملفة الانباء والشؤون التجارية والاقتصادية ، رقم ٧٥٨ ، ص ١٢٣ .

(١٠٣) شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية ، ترجمة إسما عيل صبري عبدالله، دار المعارف ، مصر١٩٦١، ص٥٧ ؛ بدر غيلان ، انهيار نظام النقد الدولي والبلدان النامية ، دار الثورة للصحافة ، بغداد ١٩٧٧، ص٤٢ .